قِرَاءَةٌ فِي كِتَابِ (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى

A study on Abraheem Mustafa's Book Ihja Alnahu(Revitalization of Syntax)

د/ حسين علوي سالم الحبشي[1]

(١) أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية
بكلية الآداب/ المكلا، جامعة حضرموت

ملخص البحث

منذُ شيوعِ الشكوى مِنْ صعوبةِ دراسةِ النحوِ العربيِّ لاسيَّما في العصرِ الحديثِ مِنْ نَحْوِ مائةِ سَنَةٍ، درَجَ كُتَّابٌ وباحثونَ على وضعِ اجتهاداتٍ ونظراتٍ أشتاتٍ في مسائلَ في النحوِ رأوا في تخليصِ النحوِ من بعضِها، أو في تغييرِ تفسيراتٍ لبعضِها الآخرِ، أو في استبدالِ مصطلحٍ بمصطلحٍ، أو في زيادةِ أبوابٍ حقُّها أنْ تكونَ محطَّ عنايةِ النحويين أو.. أو غيرِ تلكُم الاجتهاداتِ التي رامتْ إصلاحاً لمنهجِ هذا الدرسِ وموضوعاتِه: أصولاً، ومسائلَ، وأرادتْ أنْ تَضَعَ مِنْ آصارِ النحوِ عن دارسيهِ الكلفةَ في تعلُّمِه فرأوا في تلك الاجتهاداتِ محاولاتٍ تجديديَّةً أو إحيائيَّةً للنحوِ العربيِّ، فانتخبْتُ مِنْ تلكم الاجتهاداتِ محاولةً تُعَدُّ مِنْ أقدمِ المحاولاتِ التجديديَّةِ ظهوراً وأوسعِها باعًا، وأكثرِها أثراً في الخالفينَ، تلك هي محاولةُ إبراهيم مصطفى التي ضمَّنَها كتابَه (إحياء النحو) فبعدَ التعريفِ بالكاتبِ والكتابِ، وبيانِ الغَرَضِ مِنْ تأليفِه، وعَرْضِ أهمِّ آراءِ إبراهيم مصطفى تَلَمَّسْتُ الدراسةُ في محاولةِ إبراهيم مصطفى مواطنَ الجدَّةِ والإعجابِ، ومواطنَ الزللِ والإغرابِ.

وفي الختامِ تساءَلَتِ القراءة: هلْ غيَّرَ مصطفى منهجَ البحثِ النحويِّ؟ وهل وضَعَ آصارَ هذا النحوِ عَنْ كاهلِ المتعلِّمينَ؟

ABSTRACT

Since the occurrence of complaints about the difficulties of studying Arabic syntax in the modern age (a hundred years ago), some writers and researchers provided attempts to overcome these difficulties through explanations, replacement of certain syntactic terms with other terms, and division of syntactic topics into chapters. They urged grammarians and syntacticians to take into their consideration these suggestions to improve the syntax subjects and method of teaching regarding them as attempts to renew and revive the Arabic syntax. From all these revival and renewal attempts, the researcher chose *Abraheem Mustafa's* attempt, which is explained in his book *Revitalization of Syntax*. It is one of the oldest and most influential attempts. After introducing the writer, his book and its objectives, the researcher investigated the merits and defects of that attempt. Finally, the researcher inquired weather Abraheem Mustafa managed to change the method of teaching Arabic syntax and facilitated it for learner

ISSN : 2410-1818

المقدمة

بسم اللَّه الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ حمدَ الشاكرينَ، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالَمِينَ، سيدِنا محمَّدٍ الهادي الأمين، وعلى آلِه الطيبينَ الطاهرينَ، وأصحابِه الغرِّ الميامينَ، ومن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدين. وبعدُ، فإني أشكرُ اللَّهَ – تعالى – أنْ يسَّرَ لي كتابةَ هذا البحثِ وأعانني عليه، وأسألُه – جلَّ وعلا – من فضلِه المزيدَ (رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ).

وقد اخترتُ أنْ يكونَ بحثي هذا في قضيةٍ لم تزَلْ تشغَلُ الباحثينَ، وتؤرِّقُ التربَوِيِّينَ، وتستفرِغُ جهودًا كبيرةً على المستوى النظريِّ. وهي قضيةُ تيسيرِ النحوِ العربيِّ. وحينما أقولُ: (قضية) فإني أعني ما أقولُ؛ لأنَّ أجزاءَ القضيةِ قد توافرَتْ فيها: فهي دعوى في صورةِ شكوى مِنْ عُسْرِ النحوِ العربيِّ ووعورةِ مسلَكِه، وبيِّنَةٌ ملتَمَسَةٌ مِنْ كراهةِ الأجيالِ الجديدةِ للنحوِ، وحكومةٌ فاصِلةٌ مُتَمَثِّلَةٌ في نظريَّاتٍ وآراءٍ واجتهاداتٍ.

إنَّ مناقشةَ الدعوةِ إلى تيسيرِ النحوِ العربيِّ نظريةً وإجراءً أمرٌ يطولُ جِدًّا؛ لأمور:

- منها أنَّ الحديثَ في دعوةِ التيسيرِ هذه حديثٌ في اتجاهاتٍ، ومذاهبَ، ومحاولاتٍ شتَّى، تطولُ أو تَقصُرُ بحَسَبِ نَفَسِ أصحابها في بحثِ الدَّرْسِ النحويِّ.
- ومنها أن الحديثَ في دعوةِ التيسيرِ هذه حديثٌ في تاريخِ هذه القضيةِ، وما أحاطَ بها من ظروفِ الواقعِ العربيِّ.
- ومنها أن الحديثَ فيها حديثٌ في دعوةٍ توالدَتْ منها دَعَوَاتٌ، وحديثٌ - أيضًا - في معاركَ جَرَتْ في صُرُوحِ الثَّقافةِ والأدبِ طاحناتٍ.

فرأيتُ أنْ أتجاوزَ أكثرَ ذلك، وأجعلَ البحثَ في تأمُّلِ محاولةٍ من أقدمِ محاولاتِ التيسيرِ وأشهرِها، وهي محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) الذي تَطَلَّعَ فيه إلى تغييرِ منهجِ البحثِ النحويِّ، ورَفْعِ إصْرِ هذا النحوِ عَنِ المتعلِّمينَ، وكانَ له أثرٌ في الخالِفِينَ، وعُدَّتْ محاولتُه المحاولةَ الرائدةَ(١) التي فَتَحَتْ بابَ التجديدِ في هذا العصرِ، واضطربَ لها الوجهُ الراكدُ لبُحَيرةِ النحوِ العربيِّ، واهتزَّ بعنفٍ وشدَّةٍ لم يعهدْهما مِنْ قَبْلُ.

وقد تناولتْ دراساتٌ سابقةٌ كتابَ (إحياء النحو)، إمَّا بالنقدِ والِاعتراضِ، وإمَّا بالمتابعةِ والإعجابِ، ومِنْ تلكُمُ الدراساتِ:

---

(١) ينظر: دراسات في نظرية النحو العربي: ٣٤٩، ٣٥٢، وفي حركة تجديد النحو وتيسيره: ١٦١.

ISSN : 2410-1818

- النحوُ والنحاةُ بينَ الأزهرِ والجامعةِ، لمحمد عرفة، القاهرة: مطبعة السعادة (غ.ت).
- إحياء النحو والواقع اللغوي -دراسة تحليلية نقدية، لأحمد محمد عبد الراضي، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٧م.
- المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى -دراسة وصفية تحليلية، لعمار إلياس البواصلة، أطروحة دكتوراه تقدم بها إلى كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م.
- وقد اقتضت طبيعة القراءة في الكتاب تقسيم البحث إلى قسمَين:
- **القسمُ الأوَّلُ**: التعريفِ بالكاتبِ والكتابِ، وبيانِ الغَرَضِ مِنْ تأليفِه، وعَرْضِ أهمِّ آراءِ إبراهيم مصطفى.
- **القسمُ الثاني**: التماس مواطنَ الجدَّةِ والإعجابِ في محاولةِ إبراهيم مصطفى، ومواطِنَ الزلَلِ والإغرابِ.
- وفي الختامِ تساءَلَتِ القراءة: هلْ غيَّرَ مصطفى منهجَ البحثِ النحويِّ؟ وهل وضَعَ آصارَ هذا النحوِ عَنْ كاهِلِ المتعلِّمِينَ؟

واللّهُ المسؤولُ أنْ يُلْهِمَنا رُشْدَنا، ويُعِيذَنا مِنْ شرورِ أنفسِنا وسيئاتِ أعمالِنا. وصلَّى اللّهُ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسلَّمَ، والحمدُ للّهِ ربِّ العالَمِينَ.

كتبه: حسين علوي سالم الحبشي

تعريف بالكاتب والكتاب

مؤلف الكتاب

إبراهيم مصطفى (١٣٠٥ – ١٣٨٢ هـ، ١٨٨٨ – ١٩٦٢م)

هو " إبراهيم مصطفى، عالمٌ بالنحوِ، مِنْ أعضاءِ مجمَعِ اللغةِ العربيَّةِ بالقاهرةِ، ابتدأ دراستَهُ في الأزهرِ، وتخرَّجَ بدارِ العلومِ، وعمِلَ مُدَرِّسًا، فأستاذًا للأدبِ العربيِّ في جامعةِ الإسكندريَّةِ، فعميدًا لكليَّةِ دارِ العلومِ (١٩٤٧م) وصَنَّفَ (إحياءَ النحو _ ط) وفيه آراءٌ قامتْ حولَها ضجَّةٌ إلا أنَّ المجمَعَ أقرَّهُ عليها، وعُدِّلَتِ المناهجُ الدراسيَّةُ بمصرَ متَّبِعَةً رأيَهُ، وشارَكَ في تأليفِ عِدَّةِ كتبٍ، وفي التحقيق (سرُّ صناعةِ الإعرابِ) لابن جني و (إعرابُ القرآنِ) للزجاج "(١).

(١) الأعلام: ١/ ٧٤. ولم يزد عمر رضا كحالة في ترجمة إبراهيم مصطفى على ما ذكره الزركلي شيئا. ينظر: المستدرك على معجم المؤلفين: ٣٠.

ISSN : 2410-1818

تسمية الكتاب

لم تكنْ تسميةُ الكتابِ بـ(إحياء النحو) مِنْ وضْعِ إبراهيم مصطفى ابتداءً، وإنما كانتْ موافقةً منه لاقتراحِ صديقِه طه حسين الذي آثرَ أنْ يضَعَ للكتابِ مقدِّمَةً يوضِّحُ فيها مناسبةَ وضْعِ عنوانِ الكتابِ جاءَ فيها "أقبَلَ عليَّ إبراهيمُ ذاتَ يومٍ، فقرأ عليَّ فصولاً من كتابه هذا، فأبيتُ عليه إلا أنْ يمضيَ في القراءةِ مِنَ الغدِ، ومازلنا كذلك، يقرأُ، وأسمعُ، وأناقشُ، حتى فرغْنا من قراءةِ الكتابِ، ولم يكنْ يعرِفُ له اسمًا، فاقترحتُ عليهِ هذا الاسمَ الذي رَسَمَهُ به (إحياء النحو) فأكبَرَهُ، واستكثَرَهُ، وأشفَقَ منه، وألححْتُ أنا فيه، فلم يستطِعْ لي خِلافًا"(١).

وقد خالجني شعورٌ – أرجو أنْ يكونَ صادقًا– أنْ لو خُلِّيَ بينَ مصطفى وكتابِه لسمَّاهُ (سرُّ العربيَّةِ)؛ لأمرين:

أولهما: أنه كانَ كثيرَ التكريرِ لهذه اللفظةِ(٢)، ولاسيَّما في المواطنِ التي يرى أنه كشَفَ فيها عنْ "سِرٍّ خَفِيَ على النحاةِ، وصَحَّحَ لنا مِنْ كلامِ العربِ ما خَطَّأهُ النحويُّونَ"(٣)، من ذلك قولُه: "أراني قد انتهيتُ مِنْ تقريرِ ما أردتُ، وبيَّنْتُ أنَّ للإعرابِ في العربيَّةِ عَلَمَين... ورأيتَ استقامةَ هذا الأصلِ معها، واطِّرادَه فيها، على أنه قد يَسَّرَ أحكامَ الإعرابِ ومَكَّنَ مِنَ الإحاطةِ بها على أقربِ وجهٍ وأدناه إلى توضيحِ سِرِّ العربيَّةِ"(٤) وقولُه: "وقد رأيتُ أنه كَشَفَ عن سِرِّ العربيَّةِ في هذه الأوجُهِ "(٥) وقولُه: " فقد نرى كيفَ جُمِعَتِ الأحكامُ المتشعِّبَةُ في هذا البابِ إلى أصلٍ واحدٍ نَظَمَها جميعًا، ووحَّدَ الحكمَ... وأبانَ عن سِرِّ العربيَّةِ في تأليفِ الكَلِمِ والتَّصَرُّفِ فيها"(٦)

آخِرُهما: أنه بنى كتابَه على أساسٍ مِنَ الرَّبْطِ بينَ الحسِّ اللُّغَويِّ للمتكلِّمِ وإعرابِ الكَلِمِ في العربيَّة. فإذا كانَ الحسُّ اللغويُّ يقضي أنْ تؤنِّثَ الفعلَ في نحوِ: هندٌ جاءتْ، وتثنِّيهِ في نحوِ: الرجلانِ قاما، ولا يطاوعُك ذلك الحسُّ في أنْ تُذَكِّرَ الفعلَ الأوَّلَ ولا أنْ تُفْرِدَ الثاني، فكذلك ينبغي أنْ يكونَ الشأنُ في

(١) (ن – س). من مقدمة طه حسين لإحياء النحو.

(٢)جاء بها صريحة في عشرة مواضع، تنظر في: ٦، ١٠، ١٦، ٢٣، ٥٩، ٦٤، ٨٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٥٨. وجاء بما يقاربها في مواضع أخر، ينظر: ٧، ٧١، ١١٧.

(٣)إحياء النحو: ٧١.

(٤) إحياء النحو: ١٢٩.

(٥) إحياء النحو: ١٣٠.

(٦) إحياء النحو: ١٥٨.

ISSN : 2410-1818

علاماتِ الإعرابِ لابدَّ أنْ ترتبطَ بحسِّ المتكلِّمِ، فيَرْفَعُ في موضعِ الرفعِ ويَجُرُّ في موضعِ الجرِّ، وينصِبُ في ما عدا ذلك(١).

وتلك هي منتهى آمالِ شُداةِ النحوِ والغايَّةُ المرجوَّةُ، والكشفُ عنها سِرُّ العربيَّةِ لو كانَ.

الغرض من تأليف الكتاب

أفصَحَ إبراهيمُ عنْ غرضِه من تصنيفِ (إحياء النحو) في مواضعَ منه(٢) نجملُها في الآتي:

١ – تغييرُ منهجِ البحثِ النحويِّ لِلُّغَةِ العربيَّةِ.

٢ – رفعُ آصارِ هذا النحوِ عنِ المتعلِّمِينَ، وإبدالُهم منه أصولاً سهلةً يسيرةً، تضَعُ القواعدَ على أساسٍ مستَقِرٍّ مِنَ الصِّلَةِ بينَ الإعرابِ والمعنى، فإذا أخَذَ الطالبُ بمراقبةِ تلك الصلةِ كان قريبًا مِنْ أنْ تكونَ منه بمنزلةِ السليقةِ.

فهل تم للمؤلف ما أراد من كتابه أن يحققه؟

لا يمكنُنا أنْ نقوِّمَ محاولةَ مصطفى في تيسيرِ النحوِ وتقريبه إلى طلابِ العربيَّةِ قبلَ أنْ نعرِضَ لأهمِّ آرائه في طولِ الكتابِ وعرضِه(٣).

عرضٌ موجَزٌ لآراءِ إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)

حدُّ النحو

رأى مصطفى في حَدِّ النحويِّينَ لهذا العلمِ بأنه علمٌ يُعْرَفُ به أحوالُ أواخرِ الكَلِمِ إعرابًا وبناءً – قصورًا وتضييقًا شديدًا لدائرةِ البحثِ النحويِّ(٤)، وحصرًا له في جزءٍ يسيرٍ مما ينبغي أنْ يتناولَه، وبذلك حرمُونا مِنَ الاطِّلاعِ على كثيرٍ من أسرارِ العربيَّةِ وأساليبها المتنوِّعَة

(١) ينظر: إحياء النحو: (هـ) من المقدمة، و ١٩٥ – ١٩٦ وما بين ذلك.

(٢) ينظر: (أ ، د) من المقدمة، ١٩.

(٣) تقع مباحث الكتاب في مائتي صفحة من القطع المتوسط، وثماني صفحات أخرى للمقدمة عدا مقدمة طه حسين التي جاءت في أربع عشرة صفحة.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١، ٣، ٧ – ٨.

ISSN : 2410-1818

ورأى أنَّ الواجبَ أنْ يُقالَ في حدِّهِ: إنه " قانونُ تـأليفِ الكـلامِ، وبيـانٌ لكُـلِّ مـا يجِبُ أنْ تكـونَ عليهِ الكلمةُ في الجملةِ، والجملةُ معَ الجملةِ، حتى تتَّسِقَ العبارةُ ويُمْكِنُ أنْ تؤدِّيَ معناها "(١).

لذلك نادى(٢) بأنْ يُسْلَكَ بالنحوِ مَسْلَكَ أبي عبيدةَ معمرِ بنِ المثنَّى (ت: ٢٠٨ هـ) في كتابه (مجاز القـرآن)، أي: طريـقِ التعـبيرِ القرآنـي، وذلـك بـأنْ يتنـاولَ غـيرَ الإعـرابِ مـن قـوانينِ العبـارةِ العربيَّـةِ كالتقـديمِ والتـأخيرِ والحـذفِ والإخبـارِ عـنْ بعـضٍ دونَ بعـضٍ، ومخاطبـةِ الغائـبِ خطـابَ الشـاهدِ وعكسِه، إلى آخرِ مـا هنالِك. أو أنْ يُسْلَكَ به سـبيلَ عبـدِ القـاهرِ الجرجانيِّ (ت: ٤٧١ هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز) بأنْ يُراعَى نظمُ الكـلامِ للإبانةِ والإفهامِ(٣)، فهو يرى أنه قد " آن لمذهبِ عبدِ القـاهرِ أنْ يحيا، وأنْ يكونَ هو سبيلَ البحثِ النحويِّ "(٤).

وفي سبيلِ إصـلاحِ مـا أفسَـدَ النحويُّونَ مِنَ النحـوِ – في ظنِّـه – وانحـرافِهم بـه إلى غايـةٍ قاصِـرَةٍ، وتضييعِهم كثيرًا من أحكـامِ نظمِ الكـلامِ وأسـرارِ تـأليفِ العبـارةِ رأى مصـطفى أنْ تُـدْرَسَ عـددٌ مِنَ الأساليبِ في أبوابٍ مستقلَّةٍ(٥): كـأسلوبِ النفي، والتأكيدِ، والتوقيتِ، والتـأخيرِ، وغيرِهـا مِـنْ صُوَرِ الكـلامِ.

ورأى أنَّ عُـذْرَ النحـويِّينَ في انصـرافِهم عَـنْ (مجـاز) أبـي عبيـدةَ هـو فتنـتُهم بنحـوِ سـيبويهِ وقُـرْبُ عهدِهم بكشفِه(٦)، أمَّا (نظم) عبدِ القاهرِ فقد كانَ نصيبُه أبخسَ، والـذي شـغَلَ النـاسَ عـن فهمِـه أمرانِ(٧):

١ – التقليدُ الذي منَعَ تقبُّلَ أيِّ ابتداعٍ أو تجديدٍ.

---

(١) إحياء النحو: ١.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١١ – ١٦.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ١٦ – ١٩.

(٤) إحياء النحو: ٢٠. غير أن الذي ينبغي الإشارة إليه أن عبد القاهر صاحب نظرية النظم في دلائل الإعجاز هو صاحب العوامل المائة، والمقتصد شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والكتابان يجريان على وفق طريقة النحويين في التأليف النحوي " وإذا كان النحويُّونَ العربُ قد قَصُرَ بهم ذكاؤهم عن أن يَعُدُّوا كتابَ الدلائلِ كتابًا في النحوِ، ويفيدُوا منه، فكيفَ قصُر بالجرجانيِّ ذكاؤه – وهو صاحبُ الدلائلِ – عن ذلك، فلم يُفِدْ في المقتصِدِ من منهجِ الدلائلِ ؟ " نظرية العامل: ٢٠٧ (رسالة دكتوراه).

(٥) ينظر: إحياء النحو: ٣ – ٦.

(٦) ينظر: إحياء النحو: ١٩.

(٧) ينظر: إحياء النحو: ١٩ – ٢٠. وينظر في ما يصلحُ أن يكونَ ردًّا على هذا: نظرية العامل: ٢٠٥ – ٢٠٧.

ISSN : 2410-1818

٢ – غلبةُ العُجْمَةِ بغلَبَةِ الأعاجمِ، ووقوفُ العلماءِ مِنْ علمِ العربيَّةِ عندَ ظاهرِ لفظِها، فلم يبلُغْ بهم الحسُّ اللغويُّ أنْ يذوقوا ما ذاقَ عبدُ القاهرِ، ولا أنْ يُدْرِكوا ما أدركَ.

نظرية العامل

يرى مصطفى أنَّ النحوَ عندَ النحويِّينَ إنما هو الإعرابُ، والإعرابُ أثرٌ يجلبُه العاملُ، فإنْ لم يكنْ مذكورًا فهو مقدَّرٌ ملحوظٌ، فليسَ النحوُ سوى تتبُّعِ هذهِ العواملِ وبيانِ مواضعِ عملِها، وشرطِ هذا العملِ، فذلك كلُّ النحوِ.

وبعدَ أنْ عرَضَ لأصولِ نظريةِ العاملِ لدى النحويِّينَ حاصرًا إيَّاها في خمسةَ عشَرَ أصلاً(١)، بها تكوَّنَتْ لدى النحويِّينَ فلسفةٌ منشؤها تأثُّرُ النحويِّينَ بالفلسفةِ الكلاميَّةِ التي كانتْ شائعةً بينَهم، بيَّنَ أثرَ احتكامِهم إلى تلك النظريةِ في النحوِ واللغةِ، نوجزُه في الآتي(٢):

١. أنهم يؤيِّدُونَ بها مذهبًا على مذهبٍ.
٢. أنهم يفضِّلونَ بها لغةً مِنْ لغاتِ العربِ على أخرى.
٣. أنهم يرفُضُونَ بها بعضَ الأساليبِ العربيَّةِ.
٤. أنهم يُشَرِّعُونَ بها أساليبَ في العربيَّةِ لم يسمعُوها مِنَ العرَبِ يقيسونها على ما سَمِعُوا.
٥. أنهم يقدِّرونَ كلماتٍ؛ لتسويةِ صناعةِ الإعرابِ، والمعنى في غنًى عنه.
٦. أنهم يُكَثِّرُونَ مِنْ أوجُهِ الكلامِ بسببِ اختلافِهم في تقديرِ العاملِ، ولا يَرَونَ أنه يتْبَعُ ذلك اختلافٌ في المعنى، ولا تبديلٌ في المفهومِ.
٧. أنهم أضاعُوا العنايةَ بمعاني الكلامِ في أوضاعِه المختلفةِ.
٨. أنهم كَثَّرُوا الخلافَ لاختلافِهم في كلِّ عاملٍ يتصدَّونَ لبيانِه.

ورأى أنَّ هذه الأوجُهَ كفيلةٌ بنقضِ نظريةِ النحاةِ في العاملِ أو نقصِها في الأقلِّ، وقال: إنَّ " تخليصَ النحوِ مِنْ هذه النظريةِ وسلطانِها هو – عندي خيرٌ كثيرٌ، وغايةٌ تُقْصَدُ، ومطلَبٌ يُسعَى إليه، ورشادٌ يسيرُ بالنحوِ في طريقِه الصحيحةِ، بعدَما انحرفَ عنها آمادًا، وكادَ يَصُدُّ الناسَ عن معرفةِ العربيةِ، وذَوْقِ ما فيها مِنْ قُوَّةٍ على الأداءِ، ومزيَّةٍ في التصوُّرِ "(٣).

---

(١) ينظر: إحياء النحو: ٢٢.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ٢٩ - ٤١.

(٣) إحياء النحو: ١٩٥. قال عباس حسن في النحو الوافي: ١/ ٧٣: " والحقُّ أنَّ النحاةَ أبرياءُ مما اتُّهِمُوا به، بل أذكياءُ، بارعونَ في ما قرَّرُوه بشأنِ (نظريةِ العاملِ) فقد قامتْ على أساسٍ يوافِقُ خيرَ أسسِ التربيةِ الحديثةِ لتعليمِ اللغةِ، وضبطِ قواعدِها، وتيسيرِ استعمالِها " ويذهبُ البطاطيُّ في نظريةِ

ISSN : 2410-1818

وكما لم يرتضِ مصطفى قولَ نحويِّي العربِ في أصلِ الإعرابِ بأنه أثرُ العاملِ، كذلك لم يرْضَ عن أقوالِ المستشرقينَ(١)بأنَّ أصلَ الإعرابِ أثرٌ لمقطَعٍ (ha) أو (ho) أو ياءِ النسبِ، حُذِفَ وبَقِيَ أثرُه. ورأى أنَّ قولَ المستشرقينَ هذا يرجِعُ إلى تأثُّرِهم بنظامِ لغاتِهم، وسبيلِ الإعرابِ والتصريفِ فيها(٢) ، وأنَّ للعربيةِ منهجًا مخالفًا لمناهجِ اللغاتِ الغربيةِ في الإعرابِ والتصريفِ.

ومصطفى لا يعنيه في بحثِه سوى الأثرِ القائمِ الموجودِ في الكلمةِ(٣) ، أي: علاماتِ الإعرابِ، هل هي دوالٌّ على معانٍ؟ وما تلك المعاني؟ حتى إذا كُشِفَ عنها القناعُ، وتبيَّنَتِ الصلةُ بينَ الإعرابِ والمعنى، وأخذَ الطالبُ بمراقبةِ تلك الصلةِ، ونُبِّهَ إليها كان قريبًا أنْ تكونَ منه اللغةُ بمنزلةِ السليقةِ، ويأمَنَ الزلَلَ في الإعرابِ أو يَقِلَّ(٤).

فليسَ يعنيه إذن أنْ تكونَ علاماتُ الإعرابِ أثرًا جلَبَهُ العاملُ، أو أنها بقايا زوائدَ حُذِفَتْ، وبَقِيَ أثرُها.

وما كانَ مصطفى في حديثِه في دلالةِ الحركاتِ الإعرابيَّةِ على المعاني ليتجاوزَ قولَ قُطْرُبٍ(٥) (ت: ٢٠٦هـ) فيها؛ ليستنيرَ به في بابِ الحركةِ والسكونِ ويَرُدَّه – أو قُلْ يَرُدُّ بعضَه – في أنَّ حركاتِ

العاملِ: ١٩٢ (رسالة دكتوراه) إلى أنَّ " نظريةَ العاملِ في التصوُّرِ السيبويهيِّ تُعنى بنظامِ= =العلاقاتِ بينَ عناصرِ الجملةِ، وهو أمرٌ لا يُغْفِلُ مِنَ المعنى ما له صلةٌ بالنظامِ العلائقيِّ النحويِّ، ولا تُغْفِلُ نظريةُ الإعرابِ في التصوُّرِ النحويِّ السائدِ مِنَ المعنى ما له صلةٌ بالنحوِ، وإنْ كانتْ في الأساسِ تنطلقُ مِنَ العلامةِ – وهي لفظٌ – لتصلَ إلى المعاني النحويةِ وعلاقتِها بالعلامةِ الإعرابيةِ، وفي المدوَّناتِ النحويَّةِ ما يؤكِّدُ هذا، فبابُ الفاعلِ في هذه المدوناتِ ليس معقودًا على علامةِ الرفعِ وحدَها، وأبوابُ المفعولاتِ فيها ليستْ معقودةً على علامةِ النصبِ... لذا لم تكنِ الغايةُ التي يَسعى إليها النحوُ هي الإعرابُ، بل الإعرابُ يُنطَلَقُ منه وصولاً إلى غايةِ النحوِ الأساسيَّةِ، وهي النظامُ التركيبيُّ النحويُّ ببعدَيهِ اللفظيِّ والمعنويِّ " وينظر في ردِّ بعضِ ما أخذَه إبراهيم مصطفى على نظرية العامل: نظرية العامل: ١٩٥ – ٢٠٩ (رسالة دكتوراه).

(١) ينظر: إحياء النحو: ٤٣ – ٤٧.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ٤٥.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ٤٨ – ٤٩.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٩٥.

(٥) حكاه عنه الزجاجيُّ في الإيضاح في علل النحو: ٧٠ – ٧١، وخلاصتُه فيه أنه " قال: لم يُعْرَبِ الكلامُ للدلالةِ على المعاني...وإنما أعرَبَتِ العربُ كلامَها؛ لأنَّ الاسمَ في حالِ الوقفِ يلزمُه السكونُ للوقفِ فلو جَعَلُوا وصلَه بالسكونِ أيضًا لكانَ يلزمُه الإسكانُ في الوقفِ والوصلِ، وكانوا يُبطِؤونَ عندَ الإدراجِ، فلمَّا وصَلُوا وأمكنَهم التحريكُ، جعلوا التحريكَ معاقِبًا للإسكانِ ليعتدِلَ الكلامُ " وقد ذكَرَ قولَ قطربٍ هذا عنه مختصرًا جدًّا أبو البقاء العكبريُّ في المسائل الخلافية: ٨٩، ونقله السيوطي في الأشباه والنظائر: ١/ ١٠٨ من

ISSN : 2410-1818

الإعرابِ جيءَ بها؛ ليخِفَّ على اللسانِ إدراجُ الكلامِ؛ وذلك لأنَّ قولَ قُطْرُبٍ هذا " يُفْضِي إلى إبطالِ الإعرابِ، وإلى التوسُّعِ على كلِّ قائلٍ أن يُحَرِّكَ آخِرَ الكلمةِ كما شاءَ في كلِّ موضِعٍ، وذلك ما لم يقبَلْهُ أحدٌ مِنَ النحاةِ"(١).

دلالة الحركات الإعرابية

خَلَصَ مصطفى إلى أنَّ للإعرابِ الضمَّةَ والكسرةَ فقَطْ، وليستِ الفتحةُ علامةَ إعرابٍ(٢)" أمَّا الضمَّةُ فإنها عَلَمُ الإسنادِ، ودليلٌ أنَّ الكلمةَ المرفوعةَ يُرَادُ أنْ يُسْنَدَ إليها ويُتَحَدَّثَ عنها. وأمَّا الكسرةُ فإنها عَلَمُ الإضافةِ، سواءٌ كانتِ الإضافةُ بأداةٍ (حرفِ الجرِّ) أو بغيرِ أداةٍ. أمَّا الفتحةُ فليستْ علامةَ إعرابٍ، ولا دالَّةً على شيءٍ، بل هيَ الحركةُ الخفيفةُ المستحبَّةُ عندَ العَرَبِ التي يُرَادُ أنْ تنتهيَ بها الكلمةُ كلَّما أمكنَ، فهي بمثابةِ السكونِ في لغةِ العامَّةِ "(٣).

فهذه أصولٌ ثلاثةٌ، نَقِفُ عندَها؛ لنستَبِينَ رأيَه في مواضعِ الكلِمِ في العربيةِ رفعًا وجرًّا ونصبًا، ومدى موافقتِها هذه الأصولَ.

الأصل الأول: الضمة علم الإسناد

يُرِيدُ بكونِها عَلَمَ الإسنادِ أنْ تكونَ الكلمةُ المرفوعةُ في موضعِ المسنَدِ إليه المتحدَّثِ عنه(٤)، أي: كلَّما أدَّاكَ حسُّك اللُّغَوِيُّ إلى أنَّ الكلمةَ مسنَدٌ إليها أو متحدَّثٌ عنها، فارفعْها ولا تبالِ أوقَعَتْ مبتدأً، أم فاعلاً، أم نائبَ فاعلٍ، بل رأى أنَّ في أحكامِ هذه الأبوابِ مِنَ الاتِّفاقِ والتماثُلِ ما يُوجِبُ أنْ تكونَ بابًا واحدًا(٥)، وليسَ فيها ما يدعو إلى التفريقِ بينَها.

فلا فرقَ بينَ (كُسِرَ الإناءُ) و (انْكَسَرَ الإناءُ)(٦)؛ لأنَّ لفظَ الإناءِ مسنَدٌ إليه، وإنِ اختلفَ المسنَدُ في كونِه في الأوَّلِ مغَيَّرَ الصيغةِ، وفي الثاني غيرَ مغيَّرِ الصيغةِ.

إيضاح الزجاجي، وشكك محمد حماسة عبد اللطيف في أن يكون هذا قول قطرب. ينظر: العلامة الإعرابية: ٢٦٤ -٢٧١ ، ومثله البطاطي في نظرية العامل، ينظر: ١٥٦ – ١٦٠.

(١) إحياء النحو: ٥٢

(٢) ينظر: إحياء النحو: (و) – (ز) من المقدمة، ٥٠، ٥٣، ٧٢، ٧٨.

(٣) إحياء النحو: ٥٠

(٤) ينظر: إحياء النحو: ٥٣.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ٥٤.

(٦) ينظر: إحياء النحو: ٥٤.

ISSN : 2410-1818

ولا فرقَ بينَ (ظَهَرَ الحقُّ) و (الحقُّ ظَهَرَ)(١)، سواءٌ أقدَّمْتَ المسنَدَ إليه أم أخَّرْتَه، فالحكمُ بأنَّ الحقَّ في المثالِ الأوَّلِ فاعِلٌ، وفي المثال الثاني مبتدأٌ – على رأي البصريِّينَ – حكمٌ صناعيٌّ، لا أثرَ له في الكلامِ، وليسَ مما يُصَحَّحُ به أسلوبٌ أو يُزَيَّفُ، وإنما هو وجهٌ من أوجهِ الصناعاتِ النحويةِ المتكلَّفَةِ، لا يعنينا أنْ نلتزمَه.

ولا فرْقَ بينَ قولِك في جوابِ: كيفَ زيدٌ؟: دَنِفٌ، أو: دَنِفَ(٢)، مِنْ حيثُ حَذْفُ المسنَدِ إليه سواءٌ سَمَّيتَه مبتدأً أم سَمَّيتَه فاعلاً.

ولا فرقَ بينَ قولِك: الشهداءُ فازوا، أو فائزون، وقولِك: فازَ الشهداءُ، أو فائزٌ الشهداءُ(٣)، مِنْ حيثُ مطابقةُ المسنَدِ إليه للمسنَدِ في العددِ؛ لأنَّ مطابقتَهما في العددِ لا تجيءُ تبَعًا لكونِ المسندِ فعلاً أو اسمًا، ولا لكونِ المسنَدِ إليه مبتدأً أو فاعلاً، وإنما تجيءُ تبعًا لتقديمِ المسنَدِ إليه أو تأخيرِه.

فإذا تقدَّمَ المسنَدُ إليه وجبَتِ المطابقةُ، نحوُ: الشهداءُ فازوا، والشهداءُ فائزون.

وإذا تأخَّرَ المسنَدُ إليه كانَ المسنَدُ منفردًا، نحوُ: فازَ الشهداءُ، وفائزٌ الشهداءُ، إلا على لغةِ (أكلوني البراغيثُ) لغةِ بلحارثِ بنِ كعبٍ، والطائيِّينَ الذينَ يلتزِمُونَ المطابقةَ العدديَّةَ تقدَّمَ المسنَدُ إليه أو تأخَّرَ.

ورجَّحَ أنْ تكونَ تلك المطابقةُ العدديةُ وشمولُها كلَّ مسنَدٍ هي الأصلَ في العربيةِ(٤)، ثم خُصِّصَتْ بالمسندِ إذا تأخَّرَ.

أمَّا المطابقةُ في التذكيرِ والتأنيثِ بينَ المسنَدِ والمسنَدِ إليه، فهي آكَدُ وأوجَبُ إذا تقدَّمَ المسنَدُ إليه، وتأخَّرَ المسنَدُ(٥)، نحوُ: السماءُ أُمْطِرَتْ. وإذا تأخَّرَ المسنَدُ إليه كانتْ أقلَّ التزامًا، فتقولُ: أُمْطِرَتِ السماءُ، أو أُمْطِرَ السماءُ.

ورأى مصطفى أنه لم يَخْرُجْ عنْ هذا الأصلِ مِنَ المرفوعاتِ غيرُ بابينِ(٦):

الأول: المنادى، إذا كان علما مفردا، أو نكرة مقصودة

رأى مصطفى في المنادى إذا كانَ علمًا مفردًا أو نكرةً مقصودةً كما يقولُ النحويُّونَ، نحوُ: يا محمدُ، ويا رجلُ، خذ بيدي - أنْ يكونَ حقُّه النصبَ؛ إذ ليس هو بمسنَدٍ إليه فيُرْفَعَ، ولا بمضافٍ

(١) ينظر: إحياء النحو: ٥٥.
(٢) ينظر: إحياء النحو: ٥٦.
(٣) ينظر: إحياء النحو: ٥٦ – ٥٨، ٥٩ – ٦٠.
(٤) ينظر: إحياء النحو: ٦٠.
(٥) ينظر: إحياء النحو: ٥٨ – ٥٩.
(٦) ينظر: إحياء النحو: ٦٠.

ISSN : 2410-1818

إليه فيُجَرَّ(١)، وإنما خُولِفَ به فجيءَ به في صورةِ المسنَدِ إليه؛ لأنَّه " إذا بَقِيَ للاسمِ حكمُه – وهو النصبُ – اشتبَهَ بالمضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ؛ لأنها تُقْلَبُ في بابِ النداءِ ألفًا، نحوُ: يا غلامي، ويا غلامًا، وقدْ تُحْذَفُ وتَبقَى الحركةُ القصيرةُ مشيرةً إليها، فيُقالُ: يا غلامِ، ويا غلامَ، ففرُّوا في هذا البابِ مِنَ النصبِ والجرِّ إلى الضمِّ حيثُ لا شبهةَ بياءِ المتكلِّمِ "(٢).

أمَّا التنوينُ فقد حُذِفَ لإرادةِ التعيينِ؛ لأنَّ التنوينَ – عندَه - علمُ التنكيرِ(٣).

وصحَّحَ ما ذهَبَ إليه النحويُّونَ مِنْ أنَّ هذه الضمَّةَ حركةُ بناءٍ لا حركةُ إعرابٍ(٤).

الثاني: اسم إنَّ

ذهَبَ مصطفى إلى أنَّ حقَّه الرفعُ؛ لأنه متحدَّثٌ عنه(٥)، وأنَّ العربَ قد لمحتْ هذا الحقَّ فيه، فورَدَ عنهم مرفوعًا، من ذلك قولُه تعالى: (إنَّ هذانِ لساحرانِ)(٦)، وعطَفُوا عليه بالرفعِ، من ذلك قولُه تعالى: (إنَّ اللَّهَ وملائكتُه يُصَلُّونَ على النَّبيِّ)(٧)، وأكَّدُوه بالمرفوعِ، فقالوا: إنهم أجمعونَ ذاهبونَ(٨). ذاهبونَ(٨).

ولَمَّا كانَ نَصْبُ اسمِ إنَّ هو الغالبَ خَرَّجَه على أنَّ العربَ لَمَّا أكثرُوا مِنْ إتباعِ إنَّ بالضميرِ - ولا يكونُ الضميرُ هاهنا إلا متَّصِلاً، وليس للرفعِ ضميرٌ متَّصِلٌ - استبدلُوا بضميرِ الرفعِ ضميرَ النصبِ، كما في: عسايَ وعساكَ وعساهُ، فلمَّا كثُرَ اتِّصالُ إنَّ بضميرِ النصبِ غلَبَ على وهمِهِم أنَّ الموضِعَ للنصبِ، فلمَّا جاءَ الاسمُ الظاهرُ نصبُوه أيضًا.

أمَّا لو سألْنا مصطفى عَنْ وجهِ رفعِ خبرِ المبتدأ وخبرِ إنَّ وليسَ واحدٌ منهما مسنَدًا إليه ولا متحدَّثًا عنه، بل كلاهما مسنَدٌ متحدَّثٌ به، فجوابُه أنَّ ما سَمَّوهُ خبرَ المبتدأ إنَّما هو تابعٌ للكلمةِ

---

(١) ينظر: إحياء النحو: ٦١.

(٢) إحياء النحو: ٦٢.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ٦١ – ٦٢.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ٦٣.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ٦٤.

(٦) طه: ٦٣، قرأ بها من السبعةِ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ ، ومِنَ العشَرةِ أبو جعفرٍ ويعقوبُ وخلَفٌ ، ومِنَ الأربعةَ عشرَ الحسنُ والأعمشُ. ينظر: التبصرة: ٥٩٢، والبحر المحيط: ٧ / ٣٤٩، والنشر: ٢ / ٣٢٠ –٣٢١، وإتحاف فضلاء البشر: ٢ /٢٤٨.

(٧) الأحزاب: ٥٦. وبها قرأ ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٢١، والبحر المحيط: ٨/ ٥٠٢.

(٨) ينظر: إحياء النحو: ٦٤ – ٦٦.

ISSN : 2410-1818

قبلَه(١)، بل هو أهمُّ أنواعِ التوابعِ وأولاها أنْ يُذْكَرَ في بابِ التوابعِ؛ فلذلك تَبِعَ المسندَ إليه (المبتدأ) في الإعرابِ والتذكيرِ والتأنيثِ.

وأمَّا خبرُ إنَّ فهو تابعٌ (لاسمِها) المرفوعِ في الأصلِ(٢).

أمَّا لو سألْناه عن وجهِ نصبِ خبرِ كانَ في نحوِ: كانَ زيدٌ قائمًا، ولم يأتِ تابعًا للاسمِ قبلَه، فجوابُه أنَّ المتحدَّثَ عنه هو (زيد)، والمتحدَّثَ به المسندَ هو (كانَ قائمًا) "فليسَ (قائمًا) بخبرٍ حتى يلزمَ أنْ يتبَعَ المبتدأَ في إعرابه"(٣).

الأصل الثاني: الكسرة علم الإضافة

يرى مصطفى أنَّ الكسرةَ علامةُ الاسمِ الذي أضيفَ إليه غيرُه(٤)، سواءٌ أكانتْ هذه الإضافةُ بلا أداةٍ، كمَطَرِ السماءِ، أم كانتْ بأداةٍ، كمَطَرٍ مِنَ السماءِ.

وما قرَّرَه بشأنِ الجرِّ لم يخالِفْ النحويِّينَ في شيءٍ حتى في العبارةِ(٥).

الأصل الثالث: الفتحة ليست علامة إعراب

يرى مصطفى أنَّ الفتحةَ لا تدُلُّ على معنًى كما تدُلُّ الضمةُ والكسرةُ، فليستْ بعلَمِ إعرابٍ، وإنما هي الحركةُ الخفيفةُ المستحبَّةُ عندَ العربِ.

وهو بهذا القولِ يُخالِفُ النحويِّينَ، ويقولُ بقولِ قطربٍ في الفتحةِ خاصَّةً.

وفي سبيلِ تقريرِ هذا الأصلِ انْجَرَّ إلى القولِ بأنَّ الفتحةَ أخفُّ مِنَ السكونِ وأيسرُ نُطْقًا(٦). وهو رأيٌ أقرَّ بأنه لا يعلَمُ للنحويِّينَ فيه مثلَ هذا القولِ(٧)، بل وجَدَ في أقوالِهم ما يشيرُ إلى أنَّ السكونَ أخفُّ مِنَ الحركاتِ جميعِها.

---

(١)ينظر: إحياء النحو: ١٢٦.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١٢٧ – ١٢٨.

(٣) إحياء النحو: ١٢٧.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ٧٢.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ٧٨.

(٦) ينظر: إحياء النحو: ٨١. قال صباح عطيوي عبود: ليس صوابًا مقولةُ الأستاذِ إبراهيم مصطفى أنَّ الفتحةَ أخفُّ مِنَ السكونِ... ويبدو أنَّ الأستاذَ قد وقَعَ ضحيَّةَ إغفالِ وظيفةِ السكونِ المقطعيَّةِ إذ هي تميِّزُ نهايةَ المقطعِ دائمًا، وهذا يعني أنَّ نطقَ الحرفِ غيرُ متبوعٍ بحركةٍ، وهذا النطقُ يختلِفُ عنْ نطقِ الحرفِ المتبوعِ بحركةٍ " التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث: ٣ (رسالة دكتوراه). وفي بيان مفهوم السكون والساكن بين القدماء والمحدثين ينظر: مواضع جواز التقاء الساكنين: ١٠٨ (بحث).

(٧) ينظر: إحياء النحو: ٨١.

ISSN : 2410-1818

وقد أطالَ في التدليلِ لرأيه هذا، ومجموعُ ما استدَلَّ به عشرةُ أدلَّةٍ(١)، ثم أردَفَ بدليلٍ آخَرَ رأى فيه تأييدًا لمذهبه، خلاصتُه أنَّ الأصلَ في المبنيِّ الفتحُ لا التسكينُ(٢)، بدليلِ أنَّ أكثرَ حروفِ المعاني مفتوحٌ، وعدَّ نحوَ: على وحتى مفتوحةً فتحةً طويلةً، وأنَّ الماضيَ مفتوحٌ، وأكثرَ بناءِ المضارعِ على الفتحِ وذلك إذا اتصلتْ به نونا التوكيدِ، فرأى في ذلك ما يَشهَدُ على أنَّ العربَ استخفَّتِ الفتحةَ على السكونِ.

ثم أخَذَ يُدَلِّلُ لرأيه الأوَّلِ وهو أنَّ الفتحةَ ليستْ بعلامةِ إعرابٍ بما ملَخَّصُه أنَّ العربَ فَرَّقَتْ بينَ الفتحةِ وأختَيها في مواضعَ(٣):

أولُها: الوقفُ بالنقلِ على المضمومِ والمكسورِ دونَ المفتوحِ(٤)، فقالوا: هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ، ولم يقولوا: رأيتُ بكَرْ. ورأى أنَّ هذا التفريقَ جاءَ لكونِ الضمَّةِ والكسرةِ تدلانِ على معانٍ، فاحتُفِظَ بهما، ولم يكنْ في الفتحةِ ما يدعو إلى هذا الاحتفاظِ.

ثانيها: الوقفُ بالرَّوْمِ إنما يكونُ في الضمَّةِ والكسرةِ، دونَ الفتحةِ.

ثالثُها: أنَّ مِنْ عيوبِ الشعرِ الإقواءُ والإصرافُ(٥)، أمَّا الإقواءُ فهو اختلافُ الْمُجْرَى بكسرٍ وضمٍّ كما في بيتَي النابغةِ(٦):

زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا ❖❖❖ وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُرَابُ الأَسْوَدُ

لَا مَرْحَبًا بِغَدٍ وَلَا أَهْلًا بِهِ ❖❖❖ إِنْ كَانَ تَفْرِيقُ الأَحِبَّةِ فِي غَدِ

وأمَّا الإصرافُ فهو الاختلافُ بفتحٍ وغيرِه، ولم يَذكُرْه الخليلُ والأخفشُ(٧)، ومَنْ أثبتَه لم يَذكُرْ ما كانَ النصبُ فيه إلا سابقًا، وكانَ الصرفُ إلى الرفعِ أو الخفضِ دونَ العكسِ، مثلُ قولِ الشاعرِ(١): الشاعرِ(١):

---

(١) ينظر: إحياء النحو: ٨٢ - ٨٧.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١٠١ – ١٠٧.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ٨٧ – ١٠٠.

(٤) هذا رأيُ البصريِّينَ في غيرِ ما آخرُه همْزٌ، وجوَّزَ الكوفيُّونَ والأخفشُ نحوَ: رأيتُ بَكَرْ، وجوَّزَ الجميعُ البصريُّونَ والكوفيُّونَ النقلَ في ما آخرُه همْزٌ، نحوُ: عرفتُ الخبَأْ، والرِّدَأْ، والبُطَأْ في عرفتُ الخبْءَ، والرِّدْءَ، والبُطْءَ. ينظر: حاشية الصبان: ٤/ ٢١١–٢١٢.

(٥) ينظر الوافي في العروض والقوافي: ٢١٥.

(٦) البيتان في ديوانه: ١٣٩.

(٧) ينظر: إحياء النحو: ٩٠ – ٩٢.

ISSN : 2410-1818

أرَيْتُكَ إنْ مَنَعْتَ كَلَامَ يَحْيَى ❖❖❖ أتَمْنَعُنِي عَلَى يَحْيَى البُكَاءَ
فَفِي طَرَفِي عَلَى يَحْيَى سُهَادٌ ❖❖❖ وَفِي قَلْبِي عَلَى يَحْيَى البُكَاءُ

أمَّا أنْ تكونَ القافيةُ رفعًا أو جرًّا، ثم يدعو إلى النصبِ داعٍ، فإنَّ الشاعرَ لا يستجيبُ له، بل يمضي في قافيتِه، كقولِ الفرزدقِ(٢):

عَزَفْتَ بِأَعْشَاشٍ وَمَا كِدْتَ تَعْزِفُ ❖❖❖ وَأَنْكَرْتَ مِنْ حَدْرَاءَ مَا كُنْتَ تَعْرِفُ

ثم قالَ:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ ❖❖❖ مِنَ المَالِ إلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

فرَفَعَ (مُجَلَّفُ)، وأبقى حركةَ القافيةِ، ولم يبالِ داعيةَ النصبِ، ووجهُ ذلك أنه لَمَّا تعارَضَتْ حركةُ الإعرابِ وحركةُ القافيةِ استجابَ العربيُّ لِمَا هو أولى أنْ يُمَثِّلَ معناه كما في قولِ النابغةِ، ولَمَّا كانتِ الفتحةُ لا تُمَثِّلُ إعرابًا لم يبالِ بها، واستبقَى حركةَ القافيةِ كما في قولِ الفرزدقِ.

العلامات الفرعية

لا يرى مصطفى وجهًا للتفصيلِ والإطالةِ بتقسيمِ علاماتِ الإعرابِ إلى علاماتٍ أصليَّةٍ، وأخرى فرعيَّةٍ(٣). ويُوَجِّهُ ما عَدَّه النحويُّونَ علاماتٍ فرعيَّةً على النحوِ الآتي:

١ – أمَّا الأسماءُ الستَّةُ فهي معربةٌ بالحركاتِ(٤)؛ الضمَّةُ للإسنادِ، والكسرةُ للإضافةِ، والفتحةُ لغيرِ هذينِ، وإنما مُدَّتْ كلُّ حركةٍ فنشأَ عنها لينُها. وأقَرَّ أنه في ذلك متابعٌ لأبي عثمانَ المازنيِّ(٥).

٢ – أمَّا جمعُ المذكَّرِ السالِمُ، فالضمَّةُ فيه علَمُ الرفعِ ❖، والواوُ إشباعٌ، والكسرةُ علَمُ الجرِّ، والياءُ إشباعٌ، وأُغفِلَ الفتحُ؛ لأنه ليسَ بإعرابٍ(١)، فلمْ يُقْصَدْ إلى أنْ يُجْعَلَ له علامةٌ خاصَّةٌ، واكتُفِيَ بصورتَينِ في هذا الجمعِ بدليلِ نظيرِه جمعِ المؤنَّثِ السالِمِ، فقد أُغْفِلَ فيه الفتحُ أيضًا.

---

(١) البيتان لركاض بن أباق الدبيري في: لسان العرب (رأى) على اختلاف في مواضعَ من ألفاظِهما. وينظر: الفصول في القوافي: ٨٤.

(٢) البيتان في ديوانه: ٣٨٣ – ٣٨٦.والبيت الأخير برواية (مجرف) وهو في الشعر والشعراء برواية (مجلف) ومعناهما متقارب وهو ما بقيت منه بقية.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ١٠٨

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١١٠.

(٥) ينظر أقوال النحويين بمن فيهم المازني في: الإنصاف: ١/ ٢٤، وشرح الكافية: ١/ ٢٧.

ISSN : 2410-1818

٣ – أمَّا ما لا ينصرفُ، فيرى أنه لم تَنُبْ فيه الفتحةُ عَنِ الكسرةِ(٢)، وإنما الذي كانَ أنَّ هذا الاسمَ لَمَّا حُرِمَ التنوينَ لِضَرْبٍ مِنَ التعريفِ أشبَهَ في حالِ الكسرِ المضافَ إلى ياءِ المتكلِّمِ إذا حُذِفَتْ ياؤه، فأغفَلُوا الإعرابَ بالكسرةِ، والتجَؤُوا إلى الفتحِ ما دامتْ هذه الشبهةُ، حتى إذا أمِنُوها بأيِّ وسيلةٍ عادُوا إلى إظهارِ الكسرةِ، وذلك إذا بُدِئَتِ الكلمةُ بألْ، أو أُتْبِعَتْ بالإضافةِ، أو أُعِيدَ تنوينُها لسببٍ ما كقَصْدِ التنكيرِ.

ورأى مصطفى أنَّ قولَ بعضِ النحويِّينَ(٣) بأنَّ الفتحةَ في ما لا ينصرِفُ حركةُ بناءٍ لا حركةُ إعرابٍ قولٌ وجيهٌ يقولُ به ويؤيِّدُ مذهبَه.

٤ – أمَّا المثنى فقدْ قرَّرَ مصطفى شذوذَه عَنِ الأصلِ الذي وضعَه(٤)، واعتذَرَ بأنَّ بابَ التثنيةِ في العربيةِ بابٌ غريبٌ.

التوابع

ذهَبَ مصطفى إلى أنَّ عطفَ النسقِ ليسَ مِنَ التوابعِ(٥)، فإذا قلتَ: جاءَ زيدٌ وعمرٌو، وجدْتَ الاسمَينِ متحدَّثًا عنهما، ولو أنك أخَّرْتَ المسنَدَ لقلتَ: زيدٌ وعمرٌو جاءَا، فاستحقَّ كلٌّ منهما الرفعَ، ولم يكنِ الأوَّلُ أحقَّ بهذا النوعِ مِنَ الإعرابِ، ولا الثاني محمولاً عليه. وكذلك تقولُ في الإضافةِ: هذا أخو زيدٍ وعمرٍو، ومالُ زيدٍ وعمرٍو، فالإضافةُ في كلٍّ مِنَ الاسمَينِ، كأنك قلتَ: هذا أخو زيدٍ وأخو عمرٍو.

ومثلُ الواوِ بقيَّةُ الأحرفِ، نحوُ: جاءَ زيدٌ لا عمرٌو، وما جاءَ زيدٌ بلْ عمرٌو، المتحدَّثُ عنه اسمانِ أيضًا، أثبَتَّ لواحدٍ ما نفيتَه عَنِ الثانِي.

❖ كذا قال هاهنا، وهو يخالف ما قرره سلفا من أن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة. أما الرفع والجر فهما ألقاب الإعراب، وليسا علمين له. ينظر: إحياء النحو: (و) من المقدمة، ٥٣، ٧٢.

(١) ينظر: إحياء النحو: ١١١.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١١٢. وما قرره مصطفى بشأن العدول عن الكسرة إلى الفتحة في ما لا ينصرف هو عين رأي السهيلي كما في الأمالي: ٢٩ – ٣٩.

(٣) هم الأخفش والمبرد والزجاج. ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢، وشرح المفصل: ١/ ٥٨، وشرح الكافية: ١/ ٣٨، وفي التذييل والتكميل: ١/ ٤٥ يقول أبو حيان: "وهذا القول مرغوب عنه؛ لأنه لا يبنى إلا لسبب".

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١١٣.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ١١٥ – ١١٨.

ISSN : 2410-1818

وهو بهذا لا يرى إفرادَه ببابٍ لدرسِه مِنْ ناحيةِ الإعرابِ(١)، أمَّا مِنْ جهَةِ معنى الحروفِ العاطفةِ ومواضعِ استعمالِها، فقد دعا إلى دراستِها منفصِلَةً عمَّا أعدَّه النحويُّونَ لها مِنْ أثَرٍ في الإعرابِ.

أمَّا سائرُ التوابعِ بعدَ العطفِ فهي - عندَه - قسمانِ(٢):

الأوَّلُ: تكونُ فيه الكلمةُ الثانيةُ مِنَ الأولى بمنزلَةِ الْمُكْمِلِ للمعنى، حتى لا يُفْهَمُ المعنى إلا بهما معًا، تقولُ: استشِرْ عاقلاً نصيحًا. ويختَصُّ بهذا القسمِ مِنَ التوابعِ النعتُ.

وحُكْمُ هذا القسمِ أنْ يكونَ للاسمِ الثاني (النعتِ) ما للأوَّلِ (المنعوتِ) مِنْ إعرابٍ، وتعريفٍ، وتنكيرٍ، وتأنيثٍ.

الثاني: لا تكونُ الكلمةُ الثانيةُ فيه مِنَ الأولى بمنزلةِ الْمُكْمِلِ، بل يكونُ الأوَّلُ دالاً على معناه، مستقلا بإفهامِه، والثاني دالاً على معنى الأوَّل معَ حَظٍّ مِنَ البيانِ والإيضاحِ كما في: زارني محمدٌ أبو عبدِ اللّهِ، ولقيتُ القومَ أكثرَهم أو كلَّهم.

وهذا القسمُ مِنَ التوابعِ يشمَلُ ما سَمَّاه النحويُّونَ بدلاً، وتوكيدًا، وعطفَ بيانٍ.

وحكمُه موافقةُ الاسمِ الثاني للأوَّلِ في الإعرابِ؛ لأنَّ مدلولَ الأوَّلِ مدلولُ الثاني بكونِه متحدَّثًا عنه، أو مضافًا إليه، ولا يلزمُ أنْ يتَّفِقَ اللفظانِ في التعريفِ والتنكيرِ.

ولا يرى مصطفى – تبعًا للرضيِّ - فرقًا بينَ عطفِ البيانِ والبدلِ(٣).

وليسَ بوجيهٍ - عندَه – أنْ يُفَرَّقَ بينَ التوكيدِ والبدلِ؛ إذ هما أسلوبٌ واحدٌ، تقولُ: جاءَ القومُ بعضُهم، أو جاءَ القومُ كلُّهم. بل التوكيدُ نوعٌ مِنَ البدلِ جاءَ بكلماتٍ مخصوصةٍ(٤)، لا يستحِقُّ أنْ يُمَازَ ببابٍ مِنْ أبوابِ التوابعِ.

أمَّا ما يُسَمِّيه النحويُّونَ بالنعتِ السببيِّ، فليسَ هو نعتًا لسابقِه(٥)؛ لأنه لا يرتبطُ بسابقِه ارتباطَ النعتِ النعتِ بالمنعوتِ، فقولُك: رأيتُ فتى باكيةً عليه أمُّه، وجهُ الكلامِ – عندَه – أنْ تُرفَعَ (باكية) مِنْ

---

(١) ينظر: إحياء النحو: ١١٦.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١١٨ – ١٢٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٣٣٧، وإحياء النحو: ١٢٣.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٢٤.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ١٢٤ – ١٢٥. يقول المبرد في توجيه التعت السببي " تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فترفَعُ الأبَ بفعلِه، وتُجري قائمًا على رجلٍ؛ لأنه نكرةٌ وصَفْتَه بنكرةٍ، فصارَ كقولِك: مررتُ برجلٍ يقومُ أبوه. فإنْ قالَ قائلٌ: قد علمْنا أنَّ القيامَ = =للأبِ، فكيفَ يجوزُ أنْ يَجري على رجلٍ ؟ قيلَ له: لأنَّ قولَك: قائمٍ أبوه، إنما هو صفةٌ للرجلِ في الحقيقةِ، ألا ترى أنك حَلَّيتَ الرجلَ بقيامِ أبيه، كما

ISSN : 2410-1818

حيثُ كانَ البكاءُ وصفًا للأمِّ وحديثًا عنها، فأمَّا موافقةُ الكلمةِ لما قبلَها في الإعرابِ، فذلك من بابِ المجاورةِ.

ورأى أنَّ هذا التفسيرَ مأخوذٌ مِنْ قولِ ابنِ جِنِّيٍّ في توجيهِ ما رَوَوا عَنِ العربِ(١): هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. خرَّجَه النحويُّونَ على المجاورَةِ ووصَفُوه بأنه قليلٌ شاذٌّ، وغَلَطٌ على العربِ(٢)، وردَّ ابنُ جِنِّيٍّ قولَهم، وخرَّجَه على أنَّ أصلَه: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ.

ومِنْ جملةِ التوابعِ – عندَه – الخبرُ، بل هو أهمُّها وأَوْلاها، وقدْ تقدَّمَ.

أبوابٌ جوَّزَ فيها النحويُّونَ وجهينِ من الإعرابِ

رأى مصطفى أنْ يُكْمِلَ البحثَ بدرسِ أبوابٍ أجازَ النحويُّونَ فيها وجهينِ مِنَ الإعرابِ(٣)ساوَوْا بينَهما مرَّةً، وفضَّلُوا وجهًا على الثاني في الأخرى، ويَرى أنَّ الأصلَ الذي قرَّرَه لا يسايرُ هذا التخييرَ، ولا يُجيزُ أنْ يكونَ للكلامِ وجهانِ مِنَ الإعرابِ يلابسُ المتكلِّمُ أيَّهما شاءَ؛ لأنَّه قد ثَبَتَ أنَّ للحركةِ أثرًا في تصويرِ المعنى تُجْتَلَبُ لتحقيقِه، لم يكنْ للمتكلِّمِ أنْ يعدِلَ عَنْ حركةٍ إلى أخرى حتى يختلِفَ المعنى الذي يقصِدُ إلى تصويرِه فيختلِفَ الإعرابُ تبعًا له، ومِنْ هذه الأبوابِ بابُ لا، وبابُ ظنَّ، وبابُ الاشتغالِ، وبابُ المفعولِ معَه.

١ – باب لا

أنكَرَ مصطفى على النحويِّينَ إعمالَهم (لا) عَمَلَ ليسَ تارةً، وعمَلَ إنَّ تارةً، وإلغاءَها تارةً أخرى(٤). وذهبَ إلى أنَّ ما ذكرُوه مِنْ فَرْقٍ بينَ رفعِ الاسمِ بعدَها أو فتحِه وهو أنَّ (لا) العاملةَ عمَلَ ليسَ لنفي الوحدةِ، والعاملةَ عمَلَ إنَّ لنفي الجنسِ – لا يصحُّ(٥)، ولا يتَّفِقُ معَ ما استدلُّوا على إعمالِها عملَ ليسَ، وهو قولُه(٦):

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ❖❖❖ وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

تُحَلِّيهِ بفعلِه، وفَصَلْتَ بهذه الصفةِ بينَه وبينَ رجلٍ لم يقمْ أبوه " المقتضب: ٤/ ١٥٥، وينظر: تجديد النحو ونظرة سواء: ١٥٤.

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ١٩١ – ١٩٢، وإحياء النحو: ١٢٦.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٦٧، ومغني اللبيب: ٨٩٤، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٤٠.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ١٢٩.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٣٠.

(٥)ينظر: إحياء النحو: ١٣٢.

(٦) البيت بلا نسبة في: مغني اللبيب: ٣١٥، وشرح الأشموني: ١/ ٢٥٣، والدرر اللوامع: ٢/ ١١١.

ISSN : 2410-1818

ونَقَلَ عَنْ جماعةٍ مِنَ النحويِّينَ إنكارَهم إعمالَها عملَ ليسَ، وذهابَهم إلى إلغائها(١)، لكنَّهم في رأيه - لم يُعْنَوا ببيانِ الفارقِ في المعني بينَ الإعمالِ والإلغاءِ❖.

ولأجلِ بيانِ الفارقِ المعنويِّ بينَ إعمالِ (لا) وإلغائها بَحَثَ في استعمالِ (لا) معَ الفعلِ ثم استعمالِها معَ الاسمِ، وخَلَصَ إلى القولِ بأنَّ (لا) تنفي نفيًا عامًّا مستغرِقًا الفعلَ المضارعَ والاسمَ(٢).

مثالُ نفيها الفعلَ قولُك: (لا يتكلَّمُ)، ففي نفي (لا) للمضارعِ معنى الشمولِ والعمومِ؛ لأنَّ المضارعَ – عندَه – يدُلُّ على الحالِ والاستقبالِ والماضي أيضًا.

ومثالُها في الاسمِ قولُه تعالى: (لا عِلْمَ لنا إلا ما عَلَّمْتَنَا) (٣)و (لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ)(٤) فإذا وردتْ في نفي الاسمِ مفردةً، فإنه يُشارُ إلى الاستغراقِ بالتزامِ التنكيرِ، فلا ينوَّنُ مدخولُها. وإذا ورَدَتْ مكرَّرةً كفى التكريرُ في الدلالةِ على ما يُرادُ من معنى الشمولِ والاستغراقِ.

هذا معنى (لا) وطريقُ استعمالِها عندَ مصطفى.

أمَّا إعرابُ الاسمِ بعدَ (لا)، فإنه إذا كانَ مرفوعًا بعدَها مكرَّرةً، فوجهُه واضحٌ؛ لأنه متحدَّثٌ عنه حقُّهُ الرفعُ(٥).

أمَّا إذا كانَ الاسمُ بعدَها منصوبًا، فليسَ هو متحدَّثًا عنه، وليسَ ثَمَّةَ شيءٌ يُتَحَدَّثُ به، لا ظاهرٌ ولا مقدَّرٌ، تقولُ: لا ضيرَ، ولا بأسَ. وكُلُّ ما زدتَه فهو بيانٌ وتكمِلَةٌ فحقُّهُ مِنَ الحركاتِ الفتحةُ.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٦٠ – ٣٦٣، وشرح الكافية: ١/ ١١٢، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٧٠، وشرح قطر الندى: ١٥٨، وشرح التصريح: ١/ ١٩٩.

بلى أبانوا عن فارق حتى على القول بإلغائها، من ذلك ما جاء في شرح الكافية: ١/ ١١٢ ما ملخَّصُه أنَّ الملغاةَ نفيُها ظاهرٌ في العمومِ والاستغراقِ، ويحتمِلُ غيرَ الاستغراقِ معَ القرينةِ، نحوُ: لا رجلٌ في الدار، بل رجلانِ، والعاملةَ عَمَلَ إنَّ نصٌّ في العمومِ والاستغراقِ. هذا وقد احترَزَ الذينَ أعملوها عَمَلَ ليسَ فقالوا: " غَلِطَ كثيرٌ مِنَ الناسِ، فزعموا أنَّ العاملةَ عَمَلَ ليسَ لا تكونُ إلا نافيةً للوحدةِ لا غيرُ. ويَرُدُّ عليهم نحوُ قولِهم:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ❖❖❖ وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللّٰهُ وَاقِيَا"

مغني اللبيب: ٣١٦. وينظر شرح التصريح: ١/ ١٩٩.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١٣٥ – ١٣٧.

(٣) البقرة: ٣٢.

(٤) البقرة: ٢٧٧.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ١٤٠.

ISSN : 2410-1818

وحُذِفَ التنوينُ الذي هو علامةُ التنكيرِ لقصْدِ الإحاطةِ التي هي ضَرْبٌ مِنَ التعريفِ عندَ مصطفى(١).

ورأى في نحوِ: لا بأسَ، ولا ضيرَ جملةً سَمَّاها (الجملةَ الناقصةَ) (٢)لم يعرِفْها النحويُّونَ وهم يرونَها في النداءِ، مثل: يا محمدُ، وكذلك: تحيَّةً، وسلامًا، ولا بأسَ. ولا وجهَ لتقديرِ: أدعو محمدًا، أو أسلِّمُ سلامًا، أو لا بأسَ حاصلٌ.

٢ – بابُ ظنَّ

لا يرتضي مصطفى ما يذكرُه النحويُّونَ مِنْ فروقٍ بينَ الإلغاءِ والتعليقِ في بابِ ظنَّ(٣)، ويذهَبُ إلى أنَّ نحوَ قولِكَ: ظننتُ زيدًا ذاهبًا، هَمُّك فيه قَصْدًا وابتداءً أنْ تُخْبِرَ بأنك ظانٌّ أمرًا، فأنتَ تتحدَّثُ عَنْ نفسِك، وما الاسمانِ بعدَ ظنَّ إلا تكمِلَةٌ وبيانٌ لِمَا تعلَّقَ به الظنُّ. فحُكْمُ الاسمينِ – إذًا – النصبُ، فليسَ فيهما متحدَّثٌ عنه فيرفَعَ(٤).

وقد يكونُ مِنْ هَمِّ القائلِ أنْ يقولَ: زيدٌ ذاهبٌ، يقصِدُ أولاً الإخبارَ والحديثَ عنْ زيدٍ، ثم يقولُ: هذا ظنِّي، أو أظُنُّ، أو ظننتُ. فهما حديثانِ، فحُكْمُ الاسمينِ الرفعُ؛ لأنهما مسنَدٌ إليه وتابعُه(٥). وأسلوبُ وأسلوبُ الكلامِ في هذا القَصْدِ أنْ يتأخَّرَ الفعلُ ويتقدَّمَ الاسمانِ، على أنه يمكِنُ أنْ يُفْهَمَ ذلك القصْدُ معَ المتوسِّطِ أيضًا، فتقولُ: زيدٌ – أظنُّ – ذاهبٌ(٦).

وقد يُفْهَمُ هذا المعنى معَ تقديمِ الفعلِ إذا بدا في الكلامِ ما يَدُلُّ على استقلالِ الثاني بالحديثِ والقصْدِ إلى الإخبارِ(٧)، كما تقولُ: ظننتُ لزيدٌ ذاهبٌ. ولولا أنَّ استقلالَ الثاني مِنْ غَرَضِ المتكلِّمِ لما كانَ وجيهًا أنْ يُؤَكِّدَ الكلامُ بعدَ فِعْلٍ يَدُلُّ على معنى الشكِّ أو الرجحانِ.

---

(١) ينظر: إحياء النحو: ١٤٣.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١٤٢. وما سَمَّاه مصطفى الجملةَ الناقصةَ يُشْبِهُ ما ذهبَ إليه الرضيُّ في نحوِ: أقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك، ونحوِ: خطيئةُ يومٍ لا أصيدُ فيه، ونحوِ: غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ.. مِنْ أنها مبتدآتٌ لا أخبارَ لها، وإنْ لم يسمِّها الجملةَ الناقصةَ. ينظر: شرح الكافية: ١/ ٨٧.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ١٤٥.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٤٦.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ١٤٨.

(٦) ينظر: إحياء النحو: ١٤٨.

(٧) ينظر: إحياء النحو: ١٤٩.

ISSN : 2410-1818

٣ – بابُ الاشتغالِ

يتردَّدُ حُكْمُ الاسمِ في بابِ الاشتغالِ بينَ الرفعِ والنصبِ في مواضعَ(١)، منها ما يترجَّحُ فيها الرفعُ، ومنها ما يترجَّحُ فيها النصبُ.

فمِمَّا يترجَّحُ فيها الرفعُ عندَ النحويِّينَ(٢)، قولُك: زيدٌ لقيتُه؛ لأنه لا يُحوِجُ إلى تقديرِ فعلٍ، والنصبُ مرجوحٌ؛ لحاجتِه إلى فعلٍ مقدَّرٍ.

ومصطفى لا يرتضي مسلكَهم هذا(٣)، ويذهَبَ في تفسيرِ ذلك إلى أنك إذا أردتَ الاسمَ المتقدِّمَ أنْ يكونَ متحدَّثًا عنه مسنَدًا إليه، فلا يصِحُّ إلا الرفعُ، تقولُ: زيدٌ لقيتُه، وإذا أردتَ أنَّ هذا الاسمَ إنما سيقَ تَتِمَّةً للحديثِ وبيانًا له، لا متحدَّثًا عنه، فالحكمُ النصبُ، فتقولُ: زيدًا لقيتُه. ووجهُ الكلامِ أنْ يُقالَ: زيدًا لقيتُ، ولكنه جيءَ بالضميرِ زيادةً في البيانِ(٤).

أمَّا المواضعُ التي يترجَّحُ فيها النصبُ عندَ النحويِّينَ فهي على النحوِ الآتي(٥):

الأوَّلُ: أنْ يكونَ الفعلُ دالا على الطلبِ، نحوُ: محمدًا أكرِمْه، وزيدًا لا تُهِنْهُ، وعمرًا رَحِمَهُ اللّهُ.

الثاني: أنْ يقعَ الاسمُ بعدَ أداةٍ لا يليها في الغالبِ إلا فعلٌ، نحوُ: زيدًا لقيتُه، وما زيدًا رأيتُه.

الثالثُ: أنْ يقعَ الاسمُ جوابًا لاستفهامٍ منصوبٍ، مثلُ: زيدًا لقيتُه. في جوابِ: مَنْ لقيتَ؟

وتفسيرُ هذه المواضعِ عندَ مصطفى على النحوِ الآتي(٦):

أمَّا الموضعُ الأوَّلُ وهو أنْ يكونَ الفعلُ دالاً على الطلبِ، فيرى أنَّ الحكمَ هو النصبُ؛ لأنَّ الاسمَ ليسَ بمتحدَّثٍ عنه، وليسَ بعدَه مِنْ حديثٍ؛ لأنَّ الطلبَ لا يكونُ خبرًا.

أمَّا قراءةُ السبعةِ قولَه تعالى: (والسارقُ والسارقةُ فاقْطَعُوا أيدِيَهُما)(٧) وقولَه تعالى: (الزانيةُ والزاني فاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ منهُما مائةَ جلدةً)(٨) بالرفعِ فيهما، فقد ذَهَبَ إلى اختيارِ الرفعِ تَبَعًا لابنِ السِّيْدِ وابنِ بابشاذ(٩)، وظنَّ أنَّ وجهَ الاختيارِ عندَهما أنَّ الطلبَ إذا كانَ عامًّا، فالمختارُ الرفعُ، وإذا كانَ

(١) ينظر: إحياء النحو: ١٥١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك: ٩٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٧٤، وشرح التصريح: ١/ ٢٩٦.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ١٥٣.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٥٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ١/ ١٧٢ – ١٧٥، وشرح قطر الندى: ٢٦٨، وشرح الأشموني: ٢/ ٧٦، وشرح التصريح: ١/ ٢٩٨ – ٣٠٣، وإحياء النحو: ١٥٢.

(٦) ينظر: إحياء النحو: ١٥٣ – ١٥٧.

(٧) المائدة: ٣٨. وينظر في بيان القراءات: البحر المحيط: ٤/ ٢٤٦.

(٨) النور: ٢. وينظر في بيان القراءات: البحر المحيط: ٨/ ٦.

(٩) ينظر: إحياء النحو: ١٥٥. وينظر صواب قولهما في: شرح التصريح: ١/ ٣٠٠.

ISSN : 2410-1818

خاصًّا فالمختارُ النصبُ؛ لأنَّ عمومَ الطلبِ يقعُ في معنى التشريعِ العامِّ فكأنه خبَرٌ، وكأنَّ الاسمَ المتقدِّمَ متحدَّثٌ عنه، فحكمُه الرفعُ.

أمَّا الموضعُ الثاني وهو أنْ يكونَ الاسمُ بعدَ أداةٍ الغالبُ فيها أنْ يليها فعلٌ، فلا يرى مصطفى جوازَ النصبِ والرفعِ معَ ترجيحِ النصبِ(١)، بل يرى تبعًا لابنِ الطراوةِ وجوبَ أحدِهما بحسبِ المعنى(٢). فإذا فإذا أردتَ أنْ تُخْبِرَ بالفعلِ، وتتحدَّثَ به عن فاعلِه، فالحكمُ النصبُ. وإذا أردتَ التحدُّثَ عنِ الاسمِ فالحكمُ الرفعُ.

أمَّا الموضعُ الثالثُ وهو أنْ يقعَ الاسمُ جوابًا لاستفهامٍ منصوبٍ، فظاهرُ كلامِه إيجابُ النصبِ(٣)؛ لأنَّ لأنَّ مِنْ حَقِّ انسجامِ الجملِ أو المماثلَةِ اللفظيَّةِ أنْ يكونَ الجوابُ جملةً فعليةً، فإذا كانَ مِنْ غَرَضِ المتكلِّمِ أنْ يقطَعَ كلامَه، ويأخُذَ في حديثٍ جديد فَصَّلَ الكلامَ بأمَّا، وكانَ الحكمُ بعدَها الرفعَ.

٤ – بابُ المفعولِ معَه

هو مِنَ الأبوابِ التي يتردَّدُ فيها الحكمُ بينَ النصبِ والرفعِ(٤)، مثلُ: سِرْتُ والنيلَ، وقمتُ وزيدًا، قمتُ قمتُ أنا وزيدٌ، وكيفَ أنتَ وزيدٌ.

ويرى مصطفى تبعًا للرضيِّ والدماميني(٥) أنَّ فَصْلَ القضيةِ في هذا البابِ أنك إذا أردتَ معنى المصاحبةِ وكانتِ الواوُ بمعنى (معَ) وَجَبَ النصبُ؛ لأنَّ الاسمَ بعدَ الواوِ مِنْ تمامِ الحديثِ ليسَ بمتحدَّثٍ عنه، ولا بمضافٍ إليه. وإذا لم تُرِدِ المصاحبةَ فالواوُ للعطفِ.

الصرفُ (التنوينُ)

يرى مصطفى أنَّ التنوينَ الذي يلحَقُ الأسماءَ المعربةَ يُسَمَّى صَرْفًا(٦)، ويرى أنَّ التنوينَ علامةُ التنكيرِ(١)، وضعتْه العربُ آخرَ الاسمِ المنكَّرِ كما وضعَتْ (ألْ) أوَّلَ الاسمِ المعرَّفِ. واعترَضَ عِلَلَ

---

(١) ينظر: إحياء النحو: ١٥٦.

(٢) ينظر قول ابن الطراوة في: شرح الأشموني: ٢/ ٧٨، وشرح التصريح: ١/ ٣٠٠ – ٣٠١ وقال الأزهري معقبًا: " فظهرَ بهذا أنَّ ما قالَه ابنُ الطراوةِ شاذٌّ بدليلِ قولِ العربِ: أزيدًا ضربتَه أم عمرًا ".

(٣) ينظر: إحياء النحو: ١٥٧.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٥٨.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ١/ ١٩٨، وحاشية الصبان: ٢/ ١٣٨، وحشية الخضري: ١/ ٤٥٨، وإحياء النحو:١٦٢ – ١٦٣.

(٦) ينظر: إحياء النحو: ١٦٤.

ISSN : 2410-1818

النحويِّينَ التي عَلَّلُوا بها امتناعَ الاسمِ مِنَ الصرفِ بأنَّ فيها اضطرابًا وعدمَ إحاطةٍ(٢). ورأى أنَّ امتناعَ التنوينِ مِنْ أنْ يلحَقَ بعضَ الأسماءِ كونُها معارفَ، أو أنَّ فيها ضَرْبًا مِنَ التعريفِ(٣). والتنوينُ عَلَمُ التنكيرِ، فلا يلْحَقُها.

وأجابَ عنْ دخولِه أكثرَ الأعلامِ، في نحوِ: زيد، ومحمد، لِمَا يُلْمَحُ فيها من معنى الوصفِ(٤)، أو لقصدِ تنكيرِها(٥) كما في: ما كُلُّ إبراهيمٍ أبو إسحاقٍ، ومررتُ بعثمانَ، وعثمانٍ آخرَ.

فقاعدةُ العَلَمِ – عندَه – أنَّ الأصلَ فيه ألا ينوَّنَ(٦)، ولك في كلِّ عَلَمٍ ألا تنوِّنَه، وإنما تُلْحِقُه التنوينَ إذا كانَ فيه معنى مِنَ التنكيرِ وأردتَ الإشارةَ إليه.

وقاعدةُ الصفةِ – عندَه – أنَّ الأصلَ فيها أنْ تُنَوَّنَ(٧)، ولا تُحْرَمُ مِنَ التنوينِ إلا إذا كانَ فيها نصيبٌ مِنَ التعريفِ.

ثم أخَذَ يتتبَّعُ المواضعَ التي قدَّرَ النحويُّونَ فيها منعَ الصرفِ في الأعلامِ والصفاتِ بالأصلِ الذي وضعَه(٨) وهو أنَّ التنوينَ عَلَمُ التنكيرِ، وامتناعَ دخولِه الاسمَ دليلُ التعريفِ.

أمَّا ما يمنَعُ الصرفَ لعلَّةٍ تقومُ مَقامَ عِلَّتَينِ كما يقولُ النحويُّونَ، فيرى مصطفى(٩) أنَّ ألِفَ التأنيثِ المقصورةَ إنما مَنَعَ التنوينَ الذي يستدعي حذفَها غَرَضٌ يهتَمُّ به العربُ ويُعْنَونَ به فوقَ عنايتِهم بالتعريفِ

---

(١) ينظر: إحياء النحو: ١٦٥.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١٦٧ – ١٧٤. وبمثلِهما اعترضَ السهيليُّ في أماليِّه على النحويِّين. ينظر: أمالي السهيلي: ١٩ -٢٤. فهل اطَّلع مصطفى على ما قالَه السهيليُّ، أو أنَّ ذلك من بابِ توارِدِ الخواطرِ وتوافُقِ الرأيِ ؟ غايةُ ما في إحياء النحو: ١٨٠ أنه أثنى على السهيليِّ بأنه من علماءِ الأندلسِ وحُذَّاقِهم، ونقَلَ عنه بوساطةِ البغدادي رأيَه في منعِ العلَمِ مِنَ الصرفِ بالعلميَّةِ وحدَها. ينظر: خزانة الأدب: ١/ ١٥٦ – ١٥٧.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ١٧٤ – ١٧٥.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٧٧. وهو رأي السهيلي أيضا. ينظر: الأمالي: ٢٨.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ١٧٦.

(٦) ينظر: إحياء النحو: ١٧٩، ١٨٩.

(٧) ينظر: إحياء النحو: ١٨٩.

(٨) ينظر: إحياء النحو: ١٨١ – ١٨٨.

(٩) ينظر: إحياء النحو: ١٨٩.

ISSN : 2410-1818

والتنكيرِ، وهو التأنيثُ، فضحُّوا بالتنوينِ حرصًا على عَلَمِ التأنيثِ وهو الألِفُ المقصورةُ. أمَّا الألفُ الممدودةُ فهي المقصورةُ أصلاً؛ لذا استصْحَبَتْ حكمَهَا(١).

أمَّا صِيَغُ منتهى الجموعِ، فعِلَّةُ حذفِ التنوينِ - عندَه – ما فيه مِنْ معنى التعريفِ(٢)؛ لأنه جَمْعٌ قُصِدَ قُصِدَ به الاستغراقُ، والدلالةُ على الإحاطةِ، وقَصْدُ الإحاطةِ والشمولِ مِنْ مواضعِ التعريفِ، فإن لم يُقْصَدْ به الاستغراقُ نُوِّنَ.

تقويم محاولة مصطفى تيسيرَ النحو

لقد توقَّعَ مصطفى أنْ يكونَ لكتابه (إحياء النحو) صدًى، فيتجهَّمُ له أناسٌ، ويستبشِرُ به آخرونَ. ومهما يكُنْ مِنْ أمْرٍ، فقد مضَى، والناسُ ما بينَ مُثْنٍ، وآخرَ ناقدٍ، غيرَ أنهم لا يختلِفُون في أنَّ " مِنْ أشهرِ أعمالِ التجديدِ وأقدمِها في أيامِنا كتابَ إحياءِ النحوِ"(٣) وأنَّ " إبراهيمَ كانَ قد فتحَ أبوابَ هذه هذه الدراسةِ الحديثةِ"(٤).

والمثْنُونَ المعجَبُونَ بمحاولةِ مصطفى يرَونَ فيها " محاولةً جريئةً كانتْ أوسعَ المحاولاتِ تَمَيَّزَتْ بمنهجِ الاعتمادِ على آراءِ المتقدِّمِينَ"(٥) وأنَّ اتجاهَه في التجديدِ " كانَ أكثرَ إيجابيَّةً مِنْ غيرِه"(٦) لكونِه قد قد التزَمَ بشرطِ التجديدِ وهو الإحاطةُ الشاملةُ بالقديمِ(٧).

ويرونَ في مصطفى أنْ قد " هيأ نفسَه لإحياءِ النحوِ وتخليصِه مِنَ الشوائبِ"(٨) وهو في كتابه " يرسُمُ خُطَّةً قويمةً للبناءِ"(٩) أساسُها قاعدتانِ(١٠):

الأولى: مطالبتُه أنْ يتَّسِعَ الدرسُ النحويُّ فيشمَلَ أواخرَ الكلماتِ، وغيرَ الأواخرِ مما يتَّصِلُ بنظمِ الكلامِ وتأليفِه.

---

(١) ينظر: إحياء النحو: ١٩١.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١٩١ – ١٩٢.

(٣) تجديد النحو ونظرة سواء: ٩.

(٤) نحو التيسير: ٧ – ٨.

(٥) الدراسات اللغوية في العراق: ١٤٩.

(٦) النحو العربي المشكلات والحلول: ١٢٦.

(٧) ينظر: نحو التيسير: ٢٣.

(٨)الدرس النحوي في بغداد: ٨٥.

(٩) الدرس النحوي في بغداد: ٨٦.

(١٠) ينظر: مدرسة الكوفة: ٤٠٠ – ٤٠١.

ISSN : 2410-1818

الثانيةُ: مطالبتُه باستبعادِ الفلسفةِ الكلاميَّةِ مِنْ دراسةِ النحوِ.

وهو بهذا " قد فتَحَ للنحويِّينَ طريقًا – إن سلكُوها – فلن يُحْيُوا النحوَ وحدَه، ولكنَّهم سَيُحْيُونَ معَه الأدبَ العربيَّ أيضًا"(١).

في حينِ يأخُذُ الناقدون على مصطفى أنه كانَ يُرَدِّدُ في كتابه ذلك آراءً قد سُبِقَ إليها، فَجَأَ بها الناسَ "حتى إذا نُشِرَ كتابُ ابنِ مُضَاءٍ القرطُبِيِّ (الردُّ على النحاةِ) عرفْنا مِنْ أيِّ مصدَرٍ كانوا يستَقُونَ هذا المعِينَ الثرَّ"(٢)

وكَمْ مِنْ رأيٍ للسهيليِّ بُثَّ في إحياءِ النحوِ، مِمَّا يبعَثُ على الشكِّ في اطِّلاعِه على أماليِّ السهيليِّ مِنْ غيرِ أنْ يُصَرِّحَ باستفادتِه منه(٣).

ويَرَوْنَ أنَّ محاولتَه تلك "لا تُضِيفُ تيسيراتٍ إلى النحوِ وإنما تُضيفُ تعليلاتٍ وافتراضاتٍ"(٤) فلا يرونَ فيها تجديدًا، بل قالوا منكرينَ: لنا أنْ " نتساءلَ عنِ التجديدِ في محاولةِ إحياءِ النحوِ في ميدانِ النحوِ"(٥)، فهو بإلغائه أنْ تكونَ الفتحةُ علامةَ إعرابٍ، فلا يُفْتَحُ للمنصوبات أبوابٌ لبيانِ أنواعِها " يُضَيِّعُ على الناشئةِ معرفةَ وظائفِ هذه الكلماتِ في الصياغةِ العربيةِ مما قد يُحْدِثُ بلبلةً في تصوُّرِها لأساليبها "(٦) بل إنَّ تحديدَه مدلولَ الضمةِ والكسرةِ في الإسنادِ والإضافةِ فَهْمٌ قاصرٌ لطبيعةِ هذه الحركاتِ(٧)؛ إذ لا يعدو أنْ تكونَ قرينةً واحدةً مِنْ قرائنَ كثيرةٍ يُتَوَقَّفُ عليها فَهْمُ الإعرابِ الصحيحِ.

فإنْ سألْنا عَنْ مواطِنِ الجدَّةِ التي تستدعي الإعجابَ، ومواطنِ الزلَلِ والإغرابِ التي تثيرُ النقدَ وتوجِبُ التصحيحَ في محاولةِ مصطفى التي أرادت رفعَ آصارِ هذا النحوِ عنِ المتعلِّمِينَ، وإبدالَهم منه أصولاً سهلةً يسيرةً، فهذا بيانها:

أولاً: مواطنُ الجِدَّةِ والإعجابِ

---

(١) إحياء النحو: (س) من مقدمة طه حسين.

(٢) النحو العربي، نقد وبناء: ٦٧. ويرى المخزومي أن هذا " غلوٌ في توهينِ ما في إحياءِ النحوِ وإهمالٌ لما لما فيه من وجوهِ التجديدِ في العربيةِ " مدرسة الكوفة: ٤٠٣. وينظر: الدرس النحوي في بغداد: ٨٥ – ٨٦، فقد هاجمَ المخزوميُّ شوقي ضيف لغمزِه صاحبَ إحياء النحو بموازنتِه ما جاءَ به بما سبق إليه.

(٣) ينظر: أمالي السهيلي: ١٩ – ٣٩ في ما يتعلق بالممنوع من الصرف.

(٤) تيسير النحو التعليمي: ٣١.

(٥) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٧٥.

(٦) تيسير النحو التعليمي: ٢٩. وينظر: تجديد النحو ونظرة سواء: ١٠.

(٧) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٥ – ١٨٦.

ISSN : 2410-1818

يُمكنِنا أنْ نوجزَها في الأمورِ الآتيةِ:

١ – دعوتُه إلى تبيينِ أساليبِ الاستعمالِ القرآنيِّ لتدوينِ القواعدِ وتحريرِها.

٢ – نعيُه على النحويِّينَ ولعَهم بالفلسفةِ، واشتغالَهم بها حتى أذهبَتْ رونَقَ النحوِ، وجَهَّمَتْ مُحَيَّاه.

٣ – دعوتُه إلى دراسةِ عددٍ من أساليبِ العربيةِ مستقلَّةً؛ كالنفي، والتوكيدِ، والتقديمِ والتأخيرِ، والتوقيتِ؛ لتستبينَ أسرارُ العربيةِ وقدرتُها في التعبيرِ.

٤ – دعوتُه إلى سلوكِ مسلَكِ أبي عبيدةَ في مجازِ القرآنِ، وعبدِ القاهرِ الجرجانيِّ في دلائلِ الإعجازِ؛ لبيانِ معاني النحوِ ونظمِ الكلامِ.

٥ – صلتُه في محاولتِه للتيسيرِ بالقديمِ، وسبرُه أعماقَ أمَّاتِ النحوِ العربيِّ.

٦ – حرصُه الشديدُ على كشفِ صلةِ المعنى بالإعرابِ؛ لتكونَ العربيةُ بمنزلةِ السليقةِ، ويَقِلَّ على ألسُنِ الناطقينَ بها الزلَلُ في الإعرابِ.

٧ – محاولتُه في توجيهِ حركاتِ الإعرابِ توجيهًا صوتيًّا.

وليسَ يَعْدِمُ الناظرُ في كتابِه محاسنَ أخرى.

ثانيًا: مواطنُ الزلَلِ والإغرابِ

لم يكنْ لمحاولةِ مصطفى أنْ تسلَمَ مِنَ الهنَواتِ، وهي مِنَ المحاولاتِ الأولى الجادَّةِ الناظرةِ إلى النحوِ بعينِ غيرِ عينِ الإلْفِ التي اعتادَ الناسُ النظرَ بها إليه، فوقَعَ في كتابِه ضروبٌ مِنَ التَّحَكُّمِ، وأنواعٌ مِنَ التناقضِ، وفسادٌ مِنَ العِلَلِ، وأصنافٌ مِنَ التَّمَحُّلِ ❖، وسأذكُرُ مِنْ كلٍّ ذلك طَرَفًا.

ضروبٌ مِنَ التَّحَكُّمِ

١ – قرَّرَ مصطفى " أنَّ العربيَّةَ تدُلُّ بالحركاتِ على المعاني المختلفةِ، فهم يُفَرِّقونَ بالحركةِ بينَ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ في مثلِ: مكرِم، ومكرَم، وبين فِعْلِ المعلومِ، وفِعْلِ المجهولِ، نحوُ: كَتَبَ، وكُتِبَ، ... وبينَ الاسمِ والاسمِ، نحوُ: سُحُور، وسَحُور، وهذا من الشيوعِ والكثرةِ في اللغةِ العربيةِ بحيثُ لا نستطيعُ جمعَهُ"(١) وقالَ لأجلِ ذلك: " فإذا استهدَينا بهذا الأصلِ – ومِنَ الحقِّ أنْ نستهديَ به – وجَبَ أنْ نرى في هذه العلاماتِ الإعرابيةِ إشارةً إلى معانٍ تُقْصَدُ، فتُجْعَلُ تلك الحركاتُ دوالَّ

❖ هذه المقولة استفدتها من أمالي السهلي في نقده عِلَلَ النحويِّينَ في المنعِ من الصرفِ معَ زيادةٍ زدتُها. ينظر الأمالي: ١٩ – ٢٠.

(١) إحياء النحو: ٤٥ – ٤٦.

ISSN : 2410-1818

عليها، وما كانَ للعربِ أنْ يلتزموا هذه الحركاتِ، ويحرِصُوا عليها ذلك الحرصَ كلَّه، وهي لا تعمَلُ في تصويرِ المعنى شيئًا"(١).

ثم لَمَّا جاءَ يقرِّرُ دلالةَ هذه الحركاتِ الإعرابيةِ على المعاني أخرَجَ الفتحةَ مِنْ أنْ تكونَ علامةَ إعرابٍ دالَّةً على معنى(٢)، في حينَ أدخلَها وهي حركةُ بِنْيَةٍ للدلالةِ على المعاني، ولم تكنِ الفتحةُ بدَعًا في الأصلِ الذي استهدى به، فإنِ لم يكنْ إخراجُها منْ أنْ تدُلَّ على معنى كأختَيها الضمةِ والكسرةِ تَحَكُّمًا، فما هو؟

ويُزادُ على ذلك أنه لَمَّا وَجَدَ في عباراتِ المتقدِّمينَ مِنْ أئمَّةِ النحويِّينَ أنَّ الكسرةَ عَلَمُ المضافِ إليه، استدَلَّ به على أنَّ للضمَّةِ معنى أيضًا، ولم يستَدِلَّ به للفتحةِ، فقالَ: " فإنَّ الكسرةَ إذا كانتْ علَمًا على معنى في تأليفِ الكلامِ وهو الإضافةُ، كانَ مِنَ المسايرِ لهذا والمنسجمِ معَه أنْ تكونَ الضمَّةُ علَمًا أيضًا على معنى في الكلامِ...فهو سبيلٌ في التفكيرِ يَشُدُّ لاحقُه سابقَه وينسجِمُ أوَّلُه وآخِرُه"(٣) فعلامَ انقطعَ التفكيرُ، واختَلَّ الانسجامُ عندَ الفتحةِ؟.

والشأنُ أنَّنا لا نعدِمُ في أقوالِ المحقِّقِينَ مِنَ النحويِّينَ أنْ تكونَ الفتحةُ دالَّةً على معنى الفضليَّةِ(٤)، أي: إنها عَلَمُ الفضلاتِ، كما أنَّ الضمَّةَ عَلَمُ العُمْدِيَّةِ، والكسرةَ عَلَمُ الإضافةِ.

٢ – أغرَبَ مصطفى في تخريجِ نَصْبِ اسمِ إنَّ ليوافقَ مذهبَه في أنَّ حقَّه الرفعُ(٥)؛ لكونِه مسنَدًا إليه، فحمَلَهُ ذلك على أنْ يَدَّعِيَ أنَّ العربَ توهَّمُوا فيه النصبَ لما أكثرُوا مِنْ إتْباعِ إنَّ بالضميرِ، فجعلوه ضميرَ نصْبٍ لَمَّا عَدِمُوا ضميرًا للرفعِ متَّصِلاً، ووصَلُوه بها، ورأى في الشواهدِ القليلةِ التي جاءَ فيها اسمُ إنَّ في صورةِ المرفوعِ أصلاً، وحَمَلَ عليه انتصابَ الاسمِ، وحَمَلَ عليه الاسمَ الظاهرَ المنصوبَ وضميرَ النصبِ المتَّصِلَ، في حينِ أنَّ مجيءَ الاسمِ الظاهرِ المنصوبِ، وضميرِ النصبِ المتَّصِلِ بعدَ إنَّ مِنَ الكثرةِ بحيثُ لا يُحَاطُ به. فلو لم يكنِ التَّحَكُّمُ هو الحَكَمُ، لكانَ حَمْلُ الاسمِ المرفوعِ بعدَ إنَّ – وهو القليلُ – على المنصوبِ ظاهرًا ومضمَرًا – وهو الكثيرُ – هو الأولى، وهو ما فعلَهُ النحويُّونَ(٦).

ولو أرادَ مصطفى أنْ تَطَّرِدَ علَّةُ التوهُّمِ عندَه لكانَ الأولى بها قولَ الفرزدقِ(٧):

---

(١) إحياء النحو: ٤٩.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ٥٠، ٧٨.

(٣)إحياء النحو: ٧٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ١٠٩، ١١٢، ٢/ ١٠، ٢٠.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ٧٠.

(٦) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٧٥ – ١٨١، والتبيين: ٣٤١، والبحر المحيط: ٨/ ٥٠٢.

(٧) سبق تخريجه.

ISSN : 2410-1818

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ ❖❖❖ مِنَ المَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

فيقولُ فيه: ارتفعَ مجلَّفُ على تَوَهُّمِ: لم يبق إلا مجلَّفُ، ولكنه لَمَّا أرادَ أنْ يُثْبِتَ أصلاً آخَرَ أشَدَّ غرابةً، وهو أنَّ الفتحةَ ليستْ علامةَ إعرابٍ، ادَّعَى على العربيِّ استجابتَه لداعيةِ القافيةِ، ولم يُبالِ داعيةَ النصبِ(١)؛ لأنه - أي العربيَّ – لا يرى في الفتحةِ دلالةً على معنى !.

٣ – مِنَ المواضعِ التي رجَّحَ فيها النحويُّونَ النصبَ في الاشتغالِ أنْ يكونَ الفعلُ بعدَ الاسمِ المشغولِ عنه دالاً على الطلبِ لقلَّةِ الإخبارِ بالجملةِ الطلبيةِ، ورأى مصطفى أنَّ حُكْمَ هذا الموضعِ النصبُ(٢)؛ لأنَّ الاسمَ ليسَ بمتحدَّثٍ عنه، وليسَ بعدَه مِنْ حديثٍ. ولَمَّا رأى أنَّ هذا الحكمَ الباتَّ يتعارضُ معَ القراءاتِ السبعيَّةِ التي ساقَها في قولِه تعالى: (والسارقُ والسارقةُ فاقطَعُوا أيْدِيَهُمَا) وقولِه تعالى: (الزَّانِيَةُ والزاني فاجلدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةً) بالرفعِ فيهما، احتاجَ إلى تخريجِهما بما يوافِقُ رأيَه في أنَّ الرفعَ عَلَمُ المسنَدِ إليه، فنسَبَ إلى ابنِ السِّيْدِ وابنِ بابشاذٍ أنَّ الرفعَ يُخْتارُ إذا كانَ الطلَبُ عامًّا، وأنَّ النصبَ يُخْتارُ إذا كانَ الطلَبُ خاصًّا، ثم وجَّهَ ذلك بأنَّ " الأمرَ إذا أريدَ به معنى عامًّا وقَعَ في معنى التشريعِ، وكانَ حُكْمًا قياسُه الخبرُ، وكانَ الاسمُ المتقدِّمُ متحدَّثًا عنه حُكْمُه الرفعُ"(٣) وهذا مِنْ التَّحَكُّمِ بمكانٍ. وابنُ السِّيْدِ وابنُ بابشاذٍ إنما فَرَّقَا بينَ العمومِ والخصوصِ في الاسمِ المشغولِ عنه لا في الطلَبِ العامِّ والطلَبِ الخاصِّ(٤)، والذي حَمَلَهما على ذلك وجودُ الفاءِ في الآيتينِ، فإذا كانَ العمومُ واردًا في الاسمِ المشغولِ عنه سَوَّغَ ذلك دخولُ الفاءِ لشبهِهِ بالشرطِ في العمومِ والإبهامِ، فكأنه قالَ: إنْ سَرَقَ سارِقٌ أو سارِقَةٌ فاقطَعُوا أيديَهما. وبذلك تخلَّصا مِنْ دعوى تقديرِ خبرٍ مقدَّمٍ محذوفٍ تقديرُه: مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ السارقِ، كما هو رأيُ سيبويهِ(٥). ومِنْ دعوى زيادةِ الفاءِ، كما هو رأيُ المبرِّدِ(٦)

(١) ينظر: إحياء النحو: ٩٤ – ٩٦.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١٥٤.

(٣) إحياء النحو: ١٥٥.

(٤) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٣٠٠.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٢ – ١٤٣، وشرح التصريح: ١/ ٢٩٩.

(٦) ينظر: شرح التصريح: ١/ ٢٩٩، وهمع الهوامع: ١/ ٣٤٨، ٣/ ١٠٥. وفي نسبة زيادة الفاء إلى المبرد نظر؛ إذ ليس في المقتضب ما يشير إلى ذلك، بل ما فيه يقرب من قول سيبويه. ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٢٥.

ISSN : 2410-1818

أنواعٌ مِنَ التناقض:

١ – لا فَرْقَ عندَ مصطفى بينَ قولِنا (ظَهَرَ الحقُّ) و (الحقُّ ظَهَرَ) " فلا أثَرَ لتقدُّمِ المسنَدِ إليه في الكلامِ، وليسَ مِمَّا يُصَحَّحُ به أسلوبٌ أو يُزَيَّفُ، وتفريقُ النحويِّينَ البصريِّينَ إنما هو وجْهٌ مِنْ وجوهِ الصناعاتِ النحويَّةِ المتكلَّفَةِ لا يعنينا أنْ نلتَزِمَه"(١).

ووجْهُ المناقضةِ أنه تلبَّسَ بما اتَّهَمَ به النحويِّينَ مِنْ أنهم لا يُراعُونَ المعاني في أوجهِ الإعرابِ(٢)، وخَدَشَ في دعوتِه دراسةَ أسلوبِ التقديمِ والتأخيرِ لبيانِ أسرارِ العربيَّةِ.

٢ – قَرَّرَ في مواضعَ(٣) أنَّ قَصْدَ العمومِ والشُّمُولِ والإحاطَةِ ضَرْبٌ مِنَ التعريفِ يقضِي بحذفِ التنوينِ الذي هو عَلَمُ التنكيرِ، وناقَضَ ذلك في بيانِ أوجُهِ المشابهَةِ بينَ اسمِ (لا) النافيةِ للجنسِ، والمضارعِ المنفي بلا، في نحوِ: (لا يتكلَّمُ) بأنَّ منها (التنكيرَ) لدلالتِه على الإحاطةِ والشمولِ(٤). فهلِ الإحاطةُ والشمولُ ضَرْبٌ مِنَ التعريفِ أو مِنَ التنكيرِ؟.

٣ – ذهَبَ إلى أنَّ الفتحةَ أخفُّ مِنَ السكونِ(٥)، ومِنْ جُمْلَةِ ما استدَلَّ به ما جاءَ في قولِه: "إنَّ السكونَ يستلزِمُ أنْ تضغَطَ النَّفَسَ عندَ مخرَجِ الحرفِ معتَمِدًا على الحرفِ، وفي هذا العملِ كلفةٌ تراها إذا نطقْتَ بمثلِ: (ابْ)، (اتْ)، وقسْتَه إلى (با) و (تا)...ثم مِنَ الحروفِ ما يكلِّفُكَ أنْ تُرَدِّدَ اللسانَ كأنكَ تكرِّرُ الحرفَ كما ترى في: (إرْعاد)، (وقدرْ)، فإذا حرَّكْتَه حركةً ما مررتَ به الهوينى مِنْ غيرِ ضَغْطٍ ولا ترديدٍ"(٦).

فهذانِ الدليلانِ (ضَغْطُ النفَسِ، والتكريرُ) اللذانِ ذكرَهما للاستدلالِ على أنَّ الفتحةَ أخفُّ مِنَ السكونِ؛ لأجلِ أنْ يَتَوَصَّلَ بذلك إلى أنَّ الفتحةَ هي الحركةُ الخفيفةُ المستحبَّةُ عندَ العربِ التي يُرادُ أنْ تنتهيَ بها الكلمةُ كلَّما أمكنَ فلا دلالةَ فيها على معنى إعرابيٍّ(٧) – قاضِيانِ بأنْ تكونَ الضمَّةُ والكسرةُ أخفَّ مِنَ السكونِ أيضًا، وظاهرُ كلامِه أنه لا يقولُ بذلك(٨)؛ نظرًا لكُلْفَةِ نُطْقِ الضمَّةِ والكسرةِ. فلم يَطَّرِدْ لمصطفى دليلُاهُ في الضمَّةِ والكسرةِ بل اقْتَصَرَا على الفتحةِ، وهذا التناقضُ يَدُلُّ على فسادِ ما تَعَلَّلَ به على أنَّ الفتحةَ أخفُّ مِنَ السكونِ.

(١) إحياء النحو: ٥٥.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ٨، ٣٧، ٤١.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ١٤٣، ١٩١ – ١٩٢.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٣٩.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ٨١.

(٦) ينظر: إحياء النحو: ٨٢.

(٧) ينظر: إحياء النحو: ٥٠.

(٨) ينظر: إحياء النحو: ٧٩ – ٨٠.

ISSN : 2410-1818

٤ — ظاهِرُ كلامِه جوازُ أنْ تقولَ في جوابِ: كيفَ زيدٌ؟: دنِفَ، أو دنِفٌ(١). وهو وإن كان قد اعترض على تفريق النحويين بين الفاعل والمبتدأ بأن الأول يضمر، والثاني يحذف، لكنه في باب الاشتغال يوجب النصب في نحو: زيدا لقيتُه، في جوابِ مَنْ لقيتَ؟ وعَلَّلَ ذلك بأنَّ "مِنْ حقِّ الانسجامِ أنْ يكونَ الجوابُ أو الجملةُ التاليةُ فعليةً"(٢). إذنْ فكانَ يَجِبُ أنْ يكونَ الجوابُ في: كيفَ زيدٌ؟: دنِفٌ، دنِفٌ، لا دَنِفَ؛ لحقِّ الانسجامِ الذي هو " مِنْ نُظُمِ العربيةِ التي لا يُمارى فيها"(٣).

فسادٌ مِنَ العلَل:

أعني بفسادِ العِلَلِ عَدَمَ اطِّرَادِها، وأذكُرُ مِنْ ذلك ما يأتي:

١ – ذهَبَ إلى أنَّ الاسمَ يُمْنَعُ مِنَ الصرفِ إذا كانَ فيه ضَرْبٌ مِنَ التعريفِ مِنْ ذلك (أفعلُ مِنْ)(٤) ؛ لأنَّ لأنَّ (أفعَلَ) استصْحَبَ (مِنْ)، واستصحابُ أفعَلَ لِمِنْ نوعٌ مِنَ التعريفِ عندَه؛ لكونِه شديدَ الاتِّصالِ بها؛ إذْ كانتْ تكمِلَةً له.

فيَلْزَمُه على هذا أنْ يكونَ المتبوعُ في قولِه: استشِرْ عاقِلاً نصيحًا، ممنوعًا مِنَ الصرفِ أيضًا؛ لأنَّ تابعَه مُكْمِلٌ له في المعنى ومُتَمِّمٌ، حتى إنَّ المعنى لا يُفْهَمُ إلا بهما معًا كما قالَ، وحتى إنَّ دلالتَهما على ما يُرَادُ بمنزلةِ (عبدِ اللّه) في الدلالةِ على مُسَمَّاه(٥). فمتبوعُ النعتِ الذي هو بهذه المنْزِلَةِ أولى في أنْ يُعْطَى يُعْطَى ضَرْبًا مِنَ التعريفِ، فيُمْنَعُ لأجلِ ذلك مِنَ الصرفِ. وهو الذي لم يلتزِمْهُ، فدَلَّ ذلك على فسادِ ما تَعَلَّلَ به في منعِ (أفعلَ مِنْ) مِنَ الصرفِ.

٢ – في سبيلِ إثباتِ أنَّ الفتحةَ لا تَدُلُّ على إعرابٍ، استدلَّ لذلك بإغفالِها في جمعِ المذكرِ السالمِ(٦)؛ السالمِ(٦)؛ إذْ إنه معرَبٌ – عندَه – بالضمَّةِ في حالِ الرفعِ والواوُ إشباعٌ لها، وبالكسرةِ في حالِ الجرِّ والياءُ إشباعٌ لها، وأغفَلُوا الفتحةَ، وحُمِلَ عليه نظيرُه وهو جمعُ المؤنَّثِ السالمُ بداعي المماثَلَةِ في الجمعيَّةِ.

(١) ينظر: إحياء النحو: ٥٦.
(٢) إحياء النحو: ١٥٧.
(٣) إحياء النحو: ١٥٧.
(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٨٨.
(٥) ينظر: إحياء النحو: ١١٨.
(٦) ينظر: إحياء النحو: ١١١.

ISSN : 2410-1818

وهذا لا يَطَّرِدُ معَ أصلِه الذي قرَّرَه وهو أنَّ الكسرةَ عَلَمُ الإضافةِ(١)، فقد جاءَتِ الكسرةُ على هذا دالَّةً على غيرِ عَلَمِها وهو الإضافة في حالِ نصبِ جمعِ المذكَّرِ السالمِ وجمعِ المؤنَّثِ السالمِ.

ثم إنَّ إغفالَ الفتحةِ فيهما ليسَ بأولى مِنَ الاعتدادِ بها في المفرَدِ المنصرِفِ، وغيرِ المنصرِفِ، وجمعِ التكسيرِ، والأسماءِ الستَّةِ على رأيه بأنَّ النصبَ فيها بالفتحةِ والألفُ إشباعٌ لها، لتكونَ دالَّةً على الإعرابِ. فالتعلُّلُ إذنْ بإغفالِ الفتحةِ في جمعِ المذكرِ السالمِ على ما أرادَ عليلٌ.

٣ – ذهَبَ إلى أنَّ التابعَ إذا كانَ مكمِلاً للمتبوعِ، حتى لا يُفْهَمَ المعنى إلا بهما معًا، وجَبَ توافُقُهما في الإعرابِ، والتعريفِ، والتنكيرِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ(٢). وأوجَبَ أنْ يكونَ خبرُ المبتدأ تابعًا بلْ هو أهمُّ أقسامِ التوابعِ كلِّها وأَوْلاها(٣)؛ وذلك أنه عَيْنُ الكلمةِ الأولى (المبتدأ)، وأنه صفةٌ مُحَقِّقَةٌ لها، ثم لم يُوجِبْ إلا توافُقَهما في الإعرابِ وفي التذكيرِ والتأنيثِ فقطْ، وأغفلَ توافُقَهما في التعريفِ والتنكيرِ. فعلامَ تَخَلَّفَ الحكمُ معَ قيامِ عِلَّتِه وظهورِها وأولَوِيَّتِها؟. فهذا يدُلُّ على فسادِ هذه العِلَّةِ، وبطلانِ الحكمِ بأنَّ الخبرَ تابعٌ فضلاً أنْ يكونَ أولى التوابعِ بالذكرِ وأهمَّها.

ثم إنَّ مطابقةَ المبتدأ والخبرِ في التذكيرِ والتأنيثِ ليستْ بواجبةٍ عندَه "إلا إذا كانَ الخبرُ صفةً مشتَّقَةً غيرَ سَبَبِيَّةٍ، نحوُ: هندٌ حسنةٌ، أو حكمُها كالمنسوبِ، أمَّا في الجوامدِ فيجوزُ، نحوُ: هذه الدارُ مكانٌ طيِّبٌ، وزيدٌ نَسْمَةٌ عجيبةٌ"(٤) فآلَ الأمرُ إلى أنَّ التوافُقَ بينَ أهمِّ أقسامِ التوابعِ (الخبرِ) والمتبوعِ (المبتدأ) لا يكونُ إلا في الإعرابِ وحدَه!.

أصنافٌ مِنَ التَّمَحُّلِ:

أعني بالتَّمَحُّلِ طَلَبُ الحيلةِ بتكَلُّفٍ، وقد بدَا التَّمَحُّلُ في آراءِ مصطفى في مواضعَ، منها:

١ – قولُه في المنادى المعيَّنِ: إنه بعدَ حذفِ تنوينِه لتعيُّنِه، يبقى للاسمِ حكمُه وهو النصبُ، وحينئذٍ يَشتَبِهُ بالمضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ(٥)؛ لأنَّ الياءَ تُقلَبُ في بابِ النداءِ ألِفًا، تقولُ: يا غلامِي، ويا غلامَا، وقد تُحْذَفُ وتبقى الحركةُ القصيرةُ مشيرةً إليها، فيقالُ: يا غلامِ، ويا غلامَ. ففرُّوا في هذا البابِ مِنَ النصبِ والجرِّ إلى الضمِّ؛ إذْ لا شُبْهَةَ فيه.

(١) ينظر: إحياء النحو: (و) من المقدمة، ٥٠، ٧٢.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١١٩ – ١٢٠.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ١٢٦.

(٤) شرح الكافية: ١/ ٤.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ٦١ – ٦٢.

ISSN : 2410-1818

ومثلُ ذلك قولُه في الاسمِ الممنوعِ مِنَ الصرفِ(١): إنه أُعرِبَ بالفتحةِ في حالِ الجرِّ؛ لئلا يلتبسَ الاسمُ بالمضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ إذا حُذِفَتْ وبَقِيَتِ الكسرةُ دليلاً عليها.

"وكلُّ ذلك قريبٌ مِنْ دَعْوى عِلْمِ الغَيْبِ"(٢) وإلا فأيُّ اشتباهٍ بالمضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ في نحوِ: يا محمدُ، ويا إبراهيمُ، ويا رجلُ خذ بيدي، ويا امرأةُ، احفظي حق زوجك. والأصلُ في الأعلامِ ألا تضافَ إلا إذا قُصِدَ بها التنكيرُ فيلزَمُ إعادةُ التنوينِ لأنه عَلَمُ التنكيرِ في رأيه.

وما أظُنُّ مصطفى كانَ وَفِيًّا لرأيِه هذا إلى آخرِ ما يقتضِيهِ(٣) وإلا لَزِمَ إبطالُ بعضِ أصولِه؛ ككونِ الكسرةِ عَلَمَ الإضافةِ، والتنوينِ عَلَمَ التنكيرِ، والفتحةِ ليستْ علامةَ إعرابٍ.

٢ – رأى في النعتِ السببيِّ أنه لا يرتبطُ بسابقِه (متبوعِه) ارتباطَ النعتِ(٤) في كونِه مُكْمِلاً له في المعنى مُتَمِّمًا، حتى لا يُفْهَمَ المعنى إلا بهما(٥). فطلبَ لتخريجِه وجهًا، فرأى في توجيهِ ابنِ جني قولَ قولَ العربِ (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) مُتَمَسَّكًا له في تخريجِ ما وَرَدَ مِنَ النعتِ السببيِّ في نحوِ: رأيتُ فتى باكيةً عليه أمُّه، فحَقُّ (باكيةً) الرفعُ فتمَحَّلَ لذلك وحَمَلَ نحوَ ذلك على المجاورةِ(٦). فجَمَعَ مصطفى مصطفى في هذا حَشَفًا وسوءَ كَيلَةٍ.

أمَّا الحشَفُ فالإعرابُ بالجوارِ الذي قالَ به النحويُّون في (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) ونحوِه، وضعَّفُوه، وجَعَلُوه مِنَ الشاذِّ بلِ الغَلَطِ على العَرَبِ كما تقدم(٧).

أمَّا سوءُ الكيلةِ فقلبُه للآيةِ، فإنَّ ابنَ جني أرادَ أنْ يَجْمَعَ بينَ ما اجتَمَعَ عندَه في القرآنِ مِمَّا يزيدُ على ألفِ موضعٍ(٨)، وبينَ حُكْمِ النحويِّينَ على مثلِ ذلك بالشذوذِ، فخالفَهم في الحكمِ عليه بالشذوذِ؛ لكثرتِه، ووجَّهَهُ وُجْهَةً يستسيغُها الجميعُ، وهو كونُه نعتًا سببيًّا، حُذِفَ سببيُّه وناب الضميرُ المجرورُ منابَه، فارتفعَ، ثم أُضْمِرَ في النعتِ، فالأصلُ في: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، هو: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ

---

(١) ينظر: إحياء النحو: ١١٢.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٤٠.

(٣) ينظر: إحياء النحو: ٥٢. وهي مقولته التي قالها في قطرب.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٢٤.وينظر قول المبرد في بيان ارتباط النعت السببي بسابقه: المقتضب: ٤/ ١٥٥.

(٥) ينظر: إحياء النحو: ١١٨.

(٦) ينظر: إحياء النحو: ١٢٥.

(٧) ينظر: هذا البحث عند عرض أراء مصطفى في التوابع.

(٨) ينظر: الخصائص: ١/ ١٩١ – ١٩٢.

ISSN : 2410-1818

جُحْرُه. أمَّا مصطفى فقد فَرَّ مِنَ النعتِ السببيِّ الذي يقولُ به الجميعُ إلى الإعرابِ على المجاورةِ الذي لا يقولُ به ابنُ جني مطلقًا، ولا النحويُّونَ إلا على سبيلِ الشذوذِ والغَلَطِ.

٣ – لم يَسْلَمْ لمصطفى مذهبَه في العلاماتِ الفرعيَّةِ بأنها تطويلٌ مِنْ غيرِ طائلٍ(١)، وأنَّ الإعرابَ إنما هو بالحركاتِ، فخذَلَتْه الحيلةُ في توجيهِ المثنى(٢). وهكذا العربيَّةُ ونحوُها يستعصيانِ على التكلُّفِ.

ولنا أنْ نعودَ على ما بدأنا به، فنتساءَلُ: هل غيَّرَ مصطفى منهجَ البحثِ النحويِّ؟ وهل وضَعَ آصارَ هذا النحوِ عَنْ كاهِلِ المتعلِّمِينَ؟.

لم تكنْ محاولةُ مصطفى غيرَ اجتهاداتٍ في أبوابٍ نحويَّةٍ أو في مسائلَ فرعيَّةٍ خالَفَ في معظمِها الأوَّلينَ وحشَدَ لها مِنَ التعليلاتِ والافتراضاتِ ما عَمَّقَ به منهجَ البحثِ النحويِّ، فهل في ذلك (إحياءٌ للنحوِ) الذي بشَّرَ به طه حسين في مقدِّمَتِه(٣) بَلْهَ إحياءَ الأدبِ العربيِّ أيضًا؟، وهلِ استبدالُ عِلَّةٍ نحويَّةٍ بعِلَّةٍ أخرى يضَعُ الآصارَ عَنِ المتعلِّمِينَ ويقرِّبُهُم مِنَ العربيَّةِ(٤)؟

ولنا أنْ نتساءلَ ثانيًا هل وُفِّقَ مصطفى ومَنْ أُعْجِبَ برأيه في وَضْعِ نحوٍ تعليميٍّ يسيرُ على وَفْقِ منهجِ البحثِ الذي أرادَ له مصطفى أنْ يكونَ؟

لقد تألَّفَتْ لجنةُ وزارةِ المعارفِ ومِنْ أعضائها مصطفى وطه حسين سنة ١٩٣٨م أي بعدَ صدورِ الكتابِ بسنَةٍ واحدةٍ؛ لتصنَعَ مقترحًا لنحوٍ تعليميٍّ يُجَنِّبُ شُدَاةَ العربيَّةِ عَنَتَ النحوِ (التقليديِّ) ويرتقي بهم في سُلَّمِ النحوِ (الإبراهيمي) الدرجاتِ العُلا.

عَرَضَتِ اللجنةُ مقترحَها على مجمَعِ اللغةِ العربيَّةِ بالقاهرةِ الذي يمكنُ إجمالُه في ما يأتي(٥):

١ – وجوبُ الاستغناءِ عَنِ الإعرابِ التقديريِّ.

٢ – إلغاءُ التمييزِ بينَ علاماتِ الإعرابِ الأصليَّةِ والفرعيَّةِ.

٣ – تسميَةُ ركني الجملةِ بـ (الموضوعِ) و (المحمولِ) وجَمْعُ أبوابِ الفاعلِ، ونائبِه، والمبتدأ واسمِ كان، واسمِ إنَّ في بابِ الموضوع. وجَمْعُ أبوابِ خبرِ المبتدأ، وخبرِ كانَ، وخبرِ إنَّ في بابِ المحمولِ.

٤ – إلغاءُ ضمائرِ الرفعِ المستترَةِ جوازًا ووجوبًا.

---

(١) ينظر: إحياء النحو:١٠٨.

(٢) ينظر: إحياء النحو: ١١٣.

(٣) ينظر: إحياء النحو: س من مقدمة طه حسين.

(٤) ينظر: إحياء النحو: أ من مقدمة المؤلف.

(٥) ينظر: تيسير النحو التعليمي: ٣٣ – ٤٥، وفي حركة تجديد النحو تيسيره: ٧٦ – ٧٨، ومجموعة القرارات العلمية: ٢٦٧ –٢٧٨.

ISSN : 2410-1818

٥ – عدمُ تقديرِ المتعلَّقِ العامِّ للظرفِ والجارِّ والمجرورِ.

٦ – ضَمُّ أبوابِ غيرِ الموضوعِ والمحمولِ كالمفاعيلِ الخمسةِ والحالِ والتمييزِ تحتَ بابٍ واحدٍ اسمُه (التكمِلَةُ).

٧ – وضعَتِ اللجنةُ مصطلحَ (أساليبَ)؛ لتُجمَعَ تحتَه مجموعةٌ مِنَ التراكيبِ كالتعجبِ والتحذيرِ والإغراءِ.

فأقرَّ المجمَعُ أمورًا وعَدَّلَ أخرى، ثم طَلَبَ المجمَعُ مِنْ وزارةِ التربيةِ والتعليمِ بمصرَ أنْ تؤلِّفَ كُتُبَ النحوِ للناشئةِ على أساسِ قراراتِه في التيسيرِ(١)، فاستجابتْ له الوزارةُ بعدَ ثورةِ ١٩٥٢م، وأخذتِ الناشئةُ تتعلَّمُ هذا النحوَ الميَسَّرَ، وسرعانَ ما عمَّتِ الشكوَى منه، وكَتَبَ الكاتبون في نقدِه(٢)، واتَّهَمُوا واضعِيهِ بما اتَّهَمُوا هم به النحويِّينَ الأوَّلينَ مِنْ مثلِ اهتمامِهم بالأحكامِ النحويَّةِ، ومواطنِ الإعرابِ أكثرَ مِنْ اهتمامِهم بالمعاني، ومواطنِ الاستعمالِ. فعادَتِ القضيَّةُ جَذَعَةً. فهلْ هذه الشِّكايَةُ هي "الشهادةُ الصريحةُ بفشَلِ هذا النحوِ (الإبراهيميِّ) أنْ يكونَ السبيلَ إلى تعلُّمِ العربيَّةِ والمفتاحَ لبابِها"(٣)؟

اللَّهمَّ، لا.

إذن، فمَنِ المسؤولُ عَنْ كراهيَّةِ الأجيالِ الجديدةِ للنحوِ العربيِّ؟

هذا موضوعٌ جديرٌ بالبحثِ قبلَ المسارعةِ بتهمَةِ النحوِ العربيِّ بالفشلِ.

اللَّهمَّ إنَّا برحمتِك نستغيثُ

مصادر البحث ومراجعه

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب والرسائل والبحوث:

١. آراء وأحاديث في اللغة والنحو. ساطع الحصري، بيروت، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٥م.
٢. إتحاف فضلاء البَشَر بقراءات الأربعةَ عشر. أحمد بن محمد البنا (ت : ١١١٧هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.
٣. إحياء النحو. إبراهيم مصطفى (ت: ١٩٦٢م)، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٢م.

(١) ينظر: تيسير النحو التعليمي: ٤٥.

(٢) ينظر: آراء وأحاديث في اللغة والأدب: ١٥ وما بعدها.

(٣) ينظر: إحياء النحو: (د) من المقدمة.

ISSN : 2410-1818

٤. إحياء النحو والواقع اللغوي -دراسة تحليلية نقدية، أحمد محمد عبد الراضي، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٧م.
٥. الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: فائز حيني، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٤م.
٦. الأعلام. خير الدين بن محمود بن محمد الزِّرِكْلي، (ت: ١٩٧٦)، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٤، ١٩٩٩م.
٧. التقاء الساكنين والتخلص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث. صباح عطيوي عبود (رسالة دكتوراه) جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٨م.
٨. أمالي السهيلي. أبو القاسم، عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، القاهرة، مطبعة السعادة، ط١، ١٩٧٩م.
٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: حسن حمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٨م.
١٠. الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت: ٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦م.
١١. باب الاشتغال النحوي بين التركيب والدلالة. خليل أحمد عمايرة، (بحث) مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، ١٩٩٧م.
١٢. التبصرة في القراءات السبع. أبو محمد، مكي بن أبي طالب القيسي، (ت : ٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد غوث الندوي، بومباي، الدار السلفية، ط٢، ١٩٨٢م .
١٣. البحر المحيط. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي، (ت: ٧٤٥هـ)، عناية: زهير جعيد، بيروت دار الفكر، ١٩٩٢م.
١٤. تجديد النحو. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٦م.
١٥. تجديد النحو، ونظرة سواء. أمين عبد الله سالم، القاهرة، مطبعة الأمانة، ط١، ١٩٨٦م.
١٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط١، ١٩٩٧م.
١٧. تيسير النحو التعليمي. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٩٣م.
١٨. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. محمد الخضري الدمياطي، (ت: ١٢٨٧هـ)، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

ISSN : 2410-1818

١٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. محمد بن علي الصبان، (ت: ١٢٠٦هـ)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ. ت).
٢٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، بإشراف: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩٨م.
٢١. الخصائص. أبو الفتح، عثمان بن جني، (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار بيروت، دار الهدى (غ. ت).
٢٢. دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها. صاحب أبو جناح، عمَّان، دار الفكر، ط١ ١٩٩٨م.
٢٣. الدراسات اللغوية في العراق. عبد الجبار جعفر القزاز، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١م.
٢٤. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع. أحمد بن الأمين الشنقيطي، (ت: ١٣٣١هـ)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤م.
٢٥. الدرس النحوي في بغداد. مهدي المخزومي، (ت: ١٩٩٣هـ)، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٥م.
٢٦. دلائل الإعجاز. أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، (ت: ٤٧٤هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط٣، ١٩٩٢.
٢٧. ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٩٩٠م.
٢٨. الرد على النحاة. أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي، (ت: ٥٩٢هـ) تحقيق: محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩م.
٢٩. شرح الأشموني لألفية ابن مالك.: أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى الأشموني، (ت: نحو ٩٠٠هـ)، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (غ. ت).
٣٠. شرح ألفية ابن مالك. ابن الناظم: بدر الدين، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، (ت: ٦٨٦هـ) عناية: محمد سليم اللبابيدي، بيروت، مصورة من منشورات ناصر خسرو ١٣١٢هـ.
٣١. شرح التصريح على التوضيح.: خالد بن عبد الله الأزهري،(ت: ٩٠٥هـ)، بيروت، دار الفكر، (غ.ت).
٣٢. شرح ديوان الفرزدق. تحقيق: المستشرق جيمس د. سايمز، بغداد، مكتبة الثقافة العربية، (غ. ت).
٣٣. شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. بهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: تركي فرحان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

ISSN : 2410-1818

٣٤. شرح قطر الندى وبل الصدى. عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٩٩٦م.
٣٥. شرح الكافية في النحو.: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، (ت: ٦٨٦هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٩٨٢م.
٣٦. شرح المفصل. موفق الدين، يعيش بن يعيش، (ت: ٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب، (غ. ت).
٣٧. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي. خليل أحمد عمايرة، (غ.ت).
٣٨. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. محمد عبد اللطيف حماسة، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، مكتبة أم القرى، ط١، ١٩٨٤م.
٣٩. الفصول في القوافي. أبو محمد، سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان النحوي، (ت: ٥٦٩هـ)، تحقيق: صالح بن حسين العايد، الرياض، دار إشبيليا، ط١ ١٩٩٨م.
٤٠. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث. نعمة رحيم العزاوي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥م.
٤١. كتاب سيبويه.: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.
٤٢. اللغة العربية، معناها ومبناها. تمام حسان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٧٩م.
٤٣. ما ينصرف وما لا ينصرف. الزجاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، (ت: ٣١١هـ) تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٩٧١م.
٤٤. مجموعة القرارات العلمية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في خمسين عامًا، ١٩٣٤م -١٩٨٤م. أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٤م.
٤٥. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت: ٣٧٠هـ)، بيروت، عالم الكتب، (غ . ت).
٤٦. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. مهدي المخزومي، (ت: ١٩٩٣م)، بيروت، دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦م.
٤٧. المستدرك على معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
٤٨. معاني القرآن وإعرابه. الزجاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، (ت: ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.

ISSN : 2410-1818

٤٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ط٥ ١٩٨٥م.

٥٠. المقتضب. أبو العباس، محمد بن يزيد المبرد، (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت عالم الكتب، (غ. ت).

٥١. المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى -دراسة وصفية تحليلية. عمار إلياس البواصلة، (أطروحة دكتوراه) تقدم بها إلى كلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م.

٥٢. مواضع جواز التقاء الساكنين في العربية الفصحى. عبد الله صالح بابعير، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، المجلد ٥، العدد ١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م

٥٣. نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي. أحمد عبد الستار الجواري، بغداد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م.

٥٤. النحو العربي، المشكلات والحلول. محمد الشنطي، وآخرون، القاهرة، دار الطباعة والنشر الإسلامية، ١٩٩٥م.

٥٥. النحو العربي، نقد وبناء. إبراهيم السامرائي، بيروت، دار البيارق، ط١، ١٩٩٧م.

٥٦. النحو الوافي. عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٧٥م.

٥٧. النحوُ والنحاةُ بينَ الأزهرِ والجامعةِ. محمد عرفة، القاهرة: مطبعة السعادة (غ . ت).

٥٨. النشر في القراءات العشر. أبو الخير، محمد بن محمد بن الجزري، (ت : ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، (غ . ت) .

٥٩. نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه. سعيد أحمد طالب البطاطي، (رسالة دكتوراه) الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٢م.

٦٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: ٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

٦١. الوافي في العروض والقوافي. الخطيب يحيى بن علي بن محمد بن الحسن التبريزي، (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دمشق، دار الفكر، ط٤، ١٩٨٦م.